مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٩) ربيع الآخرة ١٤٤٢هـ - ديسمبر ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- أحمد عسكر
- محجوب حامد آدم
- هند رشوان
- آية خطيب عطا الله نصر
- الدكتور كمارا عباس
- محمد الجزار
- حكيم ألادي نجم الدين

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٩)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **تداعيات الصراع في إثيوبيا على منطقة القرن الإفريقي**

أحمد عسكر - باحث متخصص في الشأن الإفريقي -
مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة..... ٨

- **آثار الحرب الأهلية في إثيوبيا على الجبهة الداخلية**

محجوب حامد آدم - إعلامي إريتري مهتم بشؤون القرن الإفريقي - القاهرة..... ١٧

- **حرب التيغراي: قراءة في الصراع الإثيوبي - الإثيوبي**

هند رشوان - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة..... ٢٤

- **أفريقيا٢٠٢٠: موسم الانتخابات**

آية خطيب عطا الله نصر - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة..... ٣٥

- **الانتخابات الرئاسية في غينيا كوناكري**

الدكتور كمارا عباس - أستاذ غيني بجامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم. ٤٥

- **الانقسام الإثني وأثره على الانتخابات الرئاسية في إفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٢٠م**

محمد الجزار - باحث في شؤون السياسة الإفريقية - القاهرة..... ٥٢

- **رئاسيات أوغندا: هل بإمكان «بوبي واين» تحقيق حلم الناخبين الشباب؟**

حكيم ألادي نجم الدين - أكاديمي نيجيري وكاتب في الشؤون الإفريقية - أبوجا..... ٦٠

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٦٨ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ٩)

ردمك: ٩_٧٥_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/٣٩٢٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٩٢٤
ردمك: ٩_٧٥_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

أمل الرشيد
مساعدة تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

ملفان اثنان يتناولهما العدد التاسع من متابعات إفريقية، أحدهما متعلق بحرب التيغراي التي اندلعت في مطلع شهر نوفمبر من هذه السنة بين الجيش الفيدرالي وقوات إقليم التيغراي الواقع شمال البلاد على الحدود مع كل من السودان وإريتريا. أما الملف المهم الآخر فهو المتمثل في سلسلة الانتخابات التي شهدتها العديد من البلدان الإفريقية سنة ٢٠٢٠م. وكلاهما له تداعياته السياسية الإقليمية.

ثلاث مقالات خصصت للحرب التي نشبت في إثيوبيا بين قوات حكومة إقليم التيغراي والقوات المركزية، رغم أنها استمرت بضعة أسابيع إلا أنها أثارت الكثير من المخاوف والسجالات بين المتابعين. ومهما يكن من تداعياتها الإنسانية سواء داخل الإقليم أو ما تسببت به من موجة هجرة ولاجئين نحو السودان إلا أنها أشارت إلى وجود اختلالات داخل مؤسسات الدولة وفي علاقة مركزها بالأقاليم في ظل النظام الفدرالي. ونظراً للمخاوف من احتدام المخاطر الأمنية التي قد تهدد منطقة القرن الإفريقي توجه الاهتمام نحو دراسة هذا الجانب خصوصاً (مقالة أحمد عسكر). ثم التعرض للعلاقة بين هذه الحرب والتداعيات الداخلية لها والتي قد تهدد بعض الأقاليم الأخرى في ضوء توجهات رئيس الوزراء آبي أحمد السياسية وتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة لسنة ٢٠٢٠م (مقالة محجوب حامد آدم). لكن هل تعكس هذه الحرب أزمة يعيشها النظام الإثيوبي أو تشي بوجود تغيرات طرأت على سياسات رئيس الوزراء آبي أحمد في علاقته بالمعارضة والأقاليم؟ أسئلة يحاول الإجابة عنها مقال هند فراج رشوان.

بقية المقالات الواردة في العدد خصصت للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التي كانت في بلدان القارة الإفريقية سنة ٢٠٢٠م، باستثناء المقال المخصص لأوغندا باعتبار أن الانتخابات مقررة لسنة ٢٠٢١م. استحقاقات تشير إلى تقدم الديمقراطية في إفريقيا، إلا أن المتابعة الدقيقة لها تؤكد أن المسار الديمقراطي ما زال متعثرا في الكثير من التجارب الإفريقية بسبب التشبث بالسلطة وأولوية الاستقرار والتواصل على التداول السلمي للسلطة. ولو تطلب ذلك إدخال تحويرات للدستور أو تجاوزات له بمسوِّغات مختلفة.

في هذا السياق تم عرض عام لكل هذه الاستحقاقات في أغلب الدول المعنية (مقال آية خطيب). وخُصص أحد المقالات لتجربة غينيا كوناكري (مقال الدكتور كمارا عباس). كما تم الاهتمام بالعنف الإثني والأزمات السياسية المرافقة لبعض هذه الانتخابات (مقال محمد الجزار). ويبقى الهاجس هنا بخصوص مدى قدرة النخب المسيرة لهذه الدول التي شهدت الانتخابات بهذه الصورة على تحقيق مشاريع وطنية تستجيب لتطلعات كل فئات وطبقات المجتمع وإثنياته.

تداعيات الصراع في إثيوبيا على منطقة القرن الإفريقي

أحمد عسكر - باحث متخصص في الشأن الإفريقي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة.

يُلقي الصراع السياسي الذي تشهده إثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير تيجراي بظلاله على تعقُّد المشهد السياسي الإثيوبي، الذي يشهد مزيدًا من الاضطرابات والأزمات المتفاقمة منذ صعود رئيس الوزراء آبي أحمد إلى السلطة في إبريل ٢٠١٨م، وعلى الرغم من إعلان الحكومة الفيدرالية الإثيوبية انتهاء الحرب في إقليم تيجراي لصالحها، إلا أن تداعيات تلك الحرب على المستويين الداخلي الإثيوبي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي ستظل قائمة لأمد بعيد، خاصة في ظل تأكيد بعض التقارير عدم استسلام قوات تيجراي في مواجهة قوات الجيش الإثيوبي، الأمر الذي يشكِّل تهديدًا واضحًا لمستقبل الدولة الإثيوبية، وانعكاسات ذلك على أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي خلال المرحلة المقبلة.

أولًا: المشهد الإثيوبي ما بعد حرب تيجراي

نجح رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في جرِّ جبهة تحرير تيجراي الشعبية، التي تسيطر على إقليم تيجراي في شمال البلاد إلى مواجهة عسكرية؛ لانتهاز فرصة الانقضاض عليها بهدف التخلص منها، باعتبارها أقوى منافسيه في المشهد السياسي الإثيوبي منذ صعوده إلى السلطة. فهناك رغبة لدى آبي أحمد منذ توليه السلطة في الحد من سلطة قومية تيجراي التي قبعت في السلطة منذ ١٩٩١م، وتمتلك العديد من المقومات التي تجعلها ندًّا قويًّا لها.

وقد أجرى سلسلة من الإصلاحات التي طالت العديد من المؤسسات الإثيوبية بحجة محاربة الفساد، والتي اتهم فيها عددًا كبيرًا من قيادات قومية تيجراي التي سيطرت على المناصب القيادية في معظم تلك المؤسسات منذ تسعينيات القرن الماضي، فقد أطاح بحوالي ٦٠ جنرالًا عسكريًّا من شركة ميتيك التابعة للقوات المسلحة الإثيوبية بتهم الفساد واستغلال النفوذ، كما أجرى بعض التغييرات في قيادات الجيش الإثيوبي، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن آبي أحمد يسعى إلى "أورمة" مؤسسات الدولة الإثيوبية في إشارة إلى دعم

قومية الأورومو لآبي أحمد في الفترات الأولى لحكمه قبل أن ينقلب عليها فيما بعد لصالح قومية أمهرة التي يبدو أن هناك تحالفًا ثنائيًّا بينهما للسيطرة على الحكم لفترات زمنية طويلة في مقابل القضاء على أي أمل لجبهة تيجراي في السلطة مرة أخرى.

وهو ما شهد معارضة كبيرة من جبهة تحرير تيجراي التي رفضت تلك الإجراءات واعتبرتها موجهة ضد قياداتها، وتطور الأمر إلى إجراء الجبهة انتخاباتِها الإقليميةَ في سبتمبر ٢٠٢٠م، في تحدٍّ واضح للحكومة المركزية التي أجّلت الانتخابات العامة في إثيوبيا من أغسطس ٢٠٢٠م إلى أجل غير مسمى حينها بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩، الأمر الذي رفضه آبي أحمد الذي لم يعترف بالانتخابات، وأدى إلى قطع العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم المنتخبة التي أعلنت عدم اعترافها بسلطة آبي أحمد التي انتهت سلطتها في ٥ أكتوبر ٢٠٢٠م وفقًا للدستور الفيدرالي؛ مما صعد الأمر بين الطرفين وصولًا إلى ادعاء حكومة أديس أبابا بهجوم قوات تيجراي على القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي المتمركزة في إقليم تيجراي شمالي البلاد، حيث أصبحت السيطرة عليها من قبل قوات تيجراي قضية حاسمة لآبي أحمد؛ وذلك لكونها أفضلَ وحدة عسكرية مسلحة في الجيش الإثيوبي، وتُزَوَّد بأقوى الأنظمة التسليحية في البلاد بما في ذلك منظومة المدفعية الثقيلة والصواريخ.

وقد صمَّم آبي أحمد على إنهاء هيمنة تيجراي على القيادة الشمالية، وأمر بإعادة نشر بعض الأسلحة الثقيلة في وسط البلاد. ومع رفض إقليم تيجراي قبول القائد الجديد للقيادة الشمالية في ٢٩ أكتوبر مما اضطره للعودة إلى أديس أبابا، أدى ذلك إلى المسار التصادمي بين الحكومة المركزية وجبهة تحرير تيجراي في الإقليم، وإعلان الحرب الإثيوبية ضدها في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠م، التي استمرت حتى ٢٨ نوفمبر، حيث أعلن آبي أحمد انتصار قواته بعد أن استولت على ميكيلي عاصمة إقليم تيجراي، وفرار قادة تيجراي إلى الجبال المحيطة.

وعلى الرغم من نهاية الحرب سريعًا وحسمها لصالح آبي أحمد، إلا أن ذلك لن يضع حدًّا للصراع الكامن، فالأزمة معقدة للغاية وبعيدة المدى تكمن بالأساس في الصراع السياسي على السلطة، إلى جانب الصراع الأيديولوجي بين الأطراف المتحاربة؛ لذا فإنها معركة ليست للسيطرة على الدولة الإثيوبية فقط، بل لتحديد هويتها أيضًا خلال الفترة المقبلة[1].

فبعدما أعلن آبي أحمد السيطرة على ميكيلي، آخر معاقل جبهة تحرير تيجراي الشعبية، تعهَّد قادة الجبهة بمواصلة القتال ضد الحكومة الفيدرالية، خاصة في ظل الرواية شبه الأسطورية التي تتداولها قومية تيجراي بشأن قدرات جنودها القتالية والعسكرية وكفاءتهم وخبراتهم الكبيرة في إدارة مثل تلك الحروب، وبخاصة شن حروب العصابات؛ نظرًا للخبرة التاريخية سواء في مقاومة نظام مانجستو منذ سبعينيات

(1) Tom Gardner, "How Abiy's Effort to Redefine Ethiopia Led to War in Tigray," *World Politics Review*, December 8, 2020, https://bit.ly/3nsT11Z.

القرن الماضي، أو حين تولي السلطة منذ تسعينيات القرن الماضي، للدرجة التي أطلق قادة الجبهة بأن تيجراي هي مقبرة الطغاة والمعتدين. وهو ما دفع الكثيرين إلى التنبؤ باحتمالية تحول الصراع إلى حرب دموية طويلة في الداخل الإثيوبي، والتي من المرجح أن تتحول لحرب إقليمية في منطقة القرن الإفريقي. ميدانيًّا، على الرغم من استيلاء القوات الإثيوبية على العاصمة ميكيلي في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠م، إلا أن ثمة تقاريرَ تفيد بأن الاشتباكات والقتال لا يزال مستمرًا بين القوات الاتحادية وجبهة تحرير تيجراي في بعض مناطق الإقليم، مثل: Ala'isa وHagere Salam وTigray وبعض أجزاء من ريف تيجراي، وأن هناك استمرارًا للقصف الإثيوبي تجاه تيجراي ربما لتدمير المدفعية الثقيلة بالرغم من عدم وجود أية مصادر تؤكد ذلك[٢]، كما لا تزال الطرق مغلقة بين العاصمة وبعض المدن في إقليم تيجراي.

أضف إلى ذلك، اضطلاع جبهة تحرير تيجراي بعمليات تجنيد للشباب للمشاركة في القتال. وتشير بعض التقديرات لخطط لدى القوات الإثيوبية والإريترية خاصة بعملية عسكرية واسعة النطاق لتأكيد سيطرتها على إقليم تيجراي خلال الفترة القصيرة المقبلة[٣]. يأتي ذلك في إطار تفاقم حالة الانفلات الأمني التي يشهدها الإقليم وسط انقطاع للاتصالات والكهرباء عن الإقليم[٤]، وبالرغم من فرض الجيش الإثيوبي حظر التجول بأسلوب مشدد في الإقليم، إلا أن هناك تورطًا لبعض القوات العسكرية الإريترية المنخرطة في الحرب إلى جانب قوات آبي أحمد ضد إقليم تيجراي في عمليات نهب شملت السيارات والمعدات الطبية ومعدات المصانع بما في ذلك مصنع النسيج والأغذية.

كما نفَّذ الجيش الإثيوبي سلسلةً من الاعتقالات في مناطق إثيوبية مختلفة مثل إقليم أوروميا، حيث أسر الجيش الإثيوبي ٣٧٠ شخصًا في أوائل ديسمبر ٢٠٢٠م، وأفادت التقارير بانتماء ١٨٣ شخصًا من المقبوض عليهم لجبهة تحرير تيجراي الذين يقدمون المعونة إلى جبهة تحرير أورومو[٥]. ويكشف ذلك محاولة أديس أبابا تشديد القبضة الأمنية في إقليم تيجراي والمناطق الأخرى في البلاد للحيلولة دون اندلاع أية اضطرابات أو احتجاجات مناهضة للنظام الحاكم في إثيوبيا، وهو ما يعزز قبضة آبي أحمد على السلطة في البلاد.

ويحظى آبي أحمد في هذه المرحلة بحليف هو قومية أمهرة ليسانده ضد جبهة تحرير تيجراي وجبهة تحرير الأورومو المنافسَيْن الشرسَينِ له بعد تدهور علاقته مع قومية الأورومو خلال الفترة الأخيرة، إذ تتلاقى طموحات آبي أحمد مع قادة أمهرة الذين يراودهم حلم إعادة السيطرة مرة أخرى على المشهد السياسي الإثيوبي من خلال القضاء على النظام الفيدرالي الإثيوبي بالدفع نحو إلغاء الدستور الاتحادي

(2) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 23, December 12, 2020, https://bit.ly/2LIZnwp.
(3) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 19, December 8, 2020, https://bit.ly/3ail14Y.
(4) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 25, December 14, 2020, https://bit.ly/34k2ktw.
(5) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 22, December 11, 2020, https://bit.ly/3gYes8L.

الإثيوبي، والتخلص من المادة ٣٩ الخاصة بحق الأقاليم الإثيوبية في تقرير المصير تخلصًا نهائيًّا، الأمر الذي من شأنه إضعاف الحكم الذاتي للأقاليم الإثيوبية، ويؤسس لإعادة تشكيل حكومة شديدة المركزية، وربما يكون ذلك تمهيدًا لعودة أمهرة إلى الحكم في إثيوبيا التي تستعيد من خلاله الميراث التاريخي لها في السلطة مستغلة حاجة آبي أحمد للتحالف معها ضد خصومه السياسيين في هذه المرحلة[٦].

ومع تورط قوات إقليم أمهرة في الحرب الإثيوبية ضد إقليم تيجراي المتاخم له، وبعض الميليشيات المسلحة التابعة لأمهرة مثل «فانو» Fano وهي ميليشيا مسلحة من جماعة أمهرة العرقية[٧]، حسبما أشارت صحيفة "نيويورك تايمز"؛ مما دفع جبهة تيجراي إلى إطلاق عدة صواريخ موجهة لأمهرة، فثمة صدام محتمل بين قوات الإقليمين في ظل تفاقم التوترات بينهما على خلفية الصراع السياسي والنزاعات الحدودية بينهما، الأمر الذي ينذر بتحويل الصراع إلى حرب إقليمية ويهدد مستقبل وحدة الدولة الإثيوبية.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن سياسة آبي أحمد خلال الحرب الأخيرة ضد قومية تيجراي يستهدف منها عدة منجزات يأتي في أولها استنزاف قدرات جبهة تيجراي العسكرية والاقتصادية، وتحجيم دورها ونفوذها السياسي في البلاد، وإخضاع إقليم تيجراي تحت سيطرته من خلال سلطة موالية له لا تعارض سياساته ولا تقف عائقًا أمام تنفيذ مشروعه الداخلي الذي يخدم طموحاته السياسية في البلاد.

ثانيًا: أسباب تفوق آبي أحمد في الصراع

أسهمت عدد من العوامل في تحقيق آبي أحمد الانتصارَ على جبهة تحرير تيجراي -وفق الرواية الرسمية الإثيوبية- بالرغم من إفادة بعض التقارير بقدرة جبهة تحرير تيجراي على الاستمرار في شن المزيد من الهجمات وحرب العصابات ضد القوات الإثيوبية وحلفائها في إقليم تيجراي وفي مناطق إستراتيجية أخرى. وربما جاء إعلان آبي أحمد النصرَ بعد ٢٤ يومًا من اندلاع الحرب في إقليم تيجراي بمثابة رسالة ردع قوية للأقاليم الإثيوبية بعدم محاكاة سلوك جبهة تحرير تيجراي ضد السلطة الفيدرالية خلال المرحلة المقبلة، والظهور في صورة الرجل القوي القادر على استمرار وحدة الدولة الإثيوبية مستقبلًا. وتتمثل أبرز عوامل تفوق آبي أحمد في الصراع الإثيوبي الداخلي في:

- إصرار رئيس الوزراء الإثيوبي على التخلص من خصومه السياسيين لا سيما جبهة تحرير تيجراي وجبهة تحرير الأورومو، والانفراد بالسلطة، وتحقيق مشروعه السياسي الذي ينطوي على حكومة وحدوية مركزية قوية في أديس أبابا يقودها رجل قوي تخضع له جميع الأقاليم الإثيوبية.

(6) *Somaliland Sun*, "Ethiopia: Amhara Colonial Resurrection and Overriding Challenges," December 9, 2020, https://bit.ly/3h0VvCr.

(7) Situation Report EEPA HORN, No. 22.

- اعتماد آبي أحمد على الوسائل التي تبنتها الأنظمة السابقة الحاكمة في إثيوبيا ضد المعارضة مثل نظامي مانجستو وميلس زيناوي، والتي تورطت في إخضاع بعض الأقاليم المتمردة بالقوة، والعنف ضد المتظاهرين، والقوميات المناهضة لحكمهما، خاصة أن معظم الحروب الأهلية العرقية في قارة إفريقيا غالبًا ما تنتهي بانتصار عسكري وليس بالتفاوض على الأقل في المراحل الأولى من اندلاع تلك الحروب، وربما يُلْجَأُ إلى التفاوض في مرحلة تالية بعد ضمان تحقيق المزيد من المكاسب الميدانية لامتلاك أوراق ضغط قوية ترجح كفة الطرف المنتصر على طاولة المفاوضات، وهو ما سعى إليه آبي أحمد في تلك الحرب.
- ترحيب بعض الأقاليم الإثيوبية بعملية إنفاذ القانون التي أطلقها الجيش الإثيوبي في إقليم تيجراي، وذلك على خلفية الميراث التاريخي السلبي الذي خلفته جبهة تحرير تيجراي منذ وجودها في الحكم منذ عام ١٩٩١م في نفوس بعض القوميات الإثيوبية الأخرى، مثل الأوجادين وأمهرة، وهو ما أدى إلى خروج بعض التظاهرات المؤيدة للجيش الإثيوبي في عدد من المدن والمناطق الإثيوبية بعد أيام من انطلاق العملية العسكرية.
- نجاح آبي أحمد في تكوين شبكة من الحلفاء المحليين والإقليميين بهدف تقويض أركان جبهة تحرير تيجراي، حيث تحالف آبي مع قادة إقليمي أمهرة وعفر، بالإضافة إلى التنسيق مع الرئيس الإريتري، أسياس أفورقي، الذي يُعد حليفَه الرئيسَ في تلك الحرب، بهدف تضييق الخناق على إقليم تيجراي، وهو ما سرّع من إتمام عملية إنفاذ القانون في وقت قصير نسبيًّا. في الوقت نفسه نجح آبي أحمد في تحييد القوى الدولية والإقليمية للحيلولة دون أية ضغوط قد تُفرَض عليه لإيقاف الحرب قبل تحقيق أهدافه منها.
- الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الحكومة المركزية تجاه إقليم تيجراي مثل قطع الاتصالات ومنع وسائل الإعلام الدولية من متابعة تطورات الأحداث في الإقليم وقطع الطرق وتعليق المساعدات المادية عن حكومة الإقليم ومنع المنظمات الإنسانية والإغاثية الدولية التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى الإقليم، والتي ترتب عليها انقطاع الصلة بين الإقليم والعالم الخارجي، وكان له أثر بالغ في تحكم الحكومة الفيدرالية في الروايات الصادرة عن أحداث وتطورات الصراع.
- التفوق العسكري لقوات آبي أحمد مقارنة بقدرات قوات إقليم تيجراي، وعدم رصد أية انشقاقات بين صفوف الجيش الإثيوبي في تلك الحرب، واستدعاء الحكومة الإثيوبية لبعض القوات التي تعمل في الصومال للمشاركة في القتال ضد قوات تيجراي.
- افتقار جبهة تحرير تيجراي إلى التعاطف الدولي مثل الولايات المتحدة والإمارات والصين ودول أوروبية أخرى[٨]، ويرجع ذلك إلى الحرص الدولي على أمن واستقرار إثيوبيا باعتبارها ضمانة لأمن واستقرار

(8) Mohammed Ibrahim Shire, "Why Ethiopia's Tigray Conflict Won't Turn into a Protracted Insurgency," *TRTworld*, December 2, 2020, https://www.trtworld.com/opinion/why-ethiopia-s-tigray-conflict-won-t-turn-into-a-protracted-insurgency-41995.

منطقة القرن الإفريقي. لذلك، لم تتجاوز مواقف تلك القوى سوى بعض البيانات الدبلوماسية التي تتضمن دعوات لوقف الحرب بين الطرفين.

ثالثًا: الدور الإقليمي والدولي في الصراع

ثمَّةَ نقطةٌ محورية ينطوي عليها طبيعة الدور الإقليمي والدولي تجاه الصراع في إثيوبيا تتمثل في رفض آبي أحمد أية وساطات إقليمية أو دولية من شأنها إيقاف الحرب في إقليم تيجراي قبل تحقيق أهدافها، مما يعكس الإصرار لدى أديس أبابا على إخضاع إقليم تيجراي وتعيين حكومة إقليمية تابعة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية. فقد تعددت الجهود الإفريقية منذ بدء الصراع من أجل الوساطة في الصراع الإثيوبي بهدف إنهائه، حيث توالت المبادرات السودانية والأوغندية ومن قبل الاتحاد الإفريقي من أجل تسوية النزاع الداخلي في الشمال الإثيوبي[٩]، إلا أن جميعها قوبلت بالرفض من قبل آبي أحمد، الذي تعاطى مع تلك الضغوط الإقليمية والدولية بتجاهلها تمامًا وإصراره على استعادة سيادة القانون في تيجراي، فضلًا عن تأكيده بأن الحكومة الإثيوبية لن تتفاوض مع فئة «إجرامية» خارجة عن القانون حسب قوله.

وفي الوقت نفسه سارَع آبي أحمد نحو تشكيل رأي عام دولي مؤيد لإجراءات حكومته في إقليم تيجراي من خلال جولات خارجية قام بها وزير الخارجية الإثيوبي، ديميكي ميكونين، إلى بعض دول الجوار الإفريقي مثل رواندا وأوغندا وكينيا وجيبوتي للتأكيد على أنها قضية داخلية، كما وجهت الخارجية الإثيوبية جميع سفرائها لتوضيح الأمر للأطراف الغربية والآسيوية[١٠].

وقد شكَّل الموقف الإريتري جدلًا كبيرًا في هذا الصراع، فمع تأكيد جبهة تحرير تيجراي ضلوع القوات الإريترية في الحرب ضدها إلى جانب القوات الإثيوبية خاصة أن عزل قادة الجبهة أضحى هدفًا رئيسًا لكل من آبي أحمد وأسياس أفورقي[١١]، نفت الحكومة الإثيوبية مشاركة أي قوات أجنبية في عملية إنفاذ القانون في الإقليم، وهو ما أكدته بعض القوى الدولية في بداية الصراع مثل الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يتغير موقفها ولغة خطابها باعتقادها تورط الجيش الإريتري في الصراع الإثيوبي الداخلي، واستندت في ذلك إلى بعض الأدلة مثل صُوَر الأقمار الصناعية والاتصالات التي أُعْتُرِضت وبعض التقارير الواردة من منطقة تيجراي، بالإضافة إلى رواية خمسة دبلوماسيين في العاصمة أسمرة[١٢]. كما لاحظت ثلاث

(9) *Eritrea Hub*, "UN Security Team Blocked, Shot at Near Eritrean Refugee Camp in Tigray. Over 50,000 Flee to Sudan," Reuters, December 7, 2020, https://bit.ly/2IT0VTn.

(١٠) أحمد عسكر، «العامل الخارجي في الصراع الإثيوبي: المصالح والأدوار والتداعيات المحتملة»، (الإمارات: مركز الإمارات للسياسات، ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3p35QAD.

(11) Martin Plaut, "The Tigray War," *Eritrea Hub*, December 8, 2020, https://bit.ly/3r23x2D.

(12) Mebrahtu Ateweberhan, "Eritreans Caught in Dilemma over Tigray Conflict," *Ethiopian Insight*, December 7, 2020, https://bit.ly/37thKOt.

فرق أمنية منفصلة للأمم المتحدة لتقييم الأوضاع في إقليم تيجراي الإثيوبي أن هناك قواتٍ ترتدي الزيَّ العسكري الإريتري تتحرك في بعض المناطق، مثل ميكيلي وشيري وعلى الجانب الإثيوبي من الحدود مع إريتريا، بما يعني تورط القوات الإريترية في الحرب ضد إقليم تيجراي. كما تورطت القوات الإثيوبية في الاعتراف بإطلاق النار على فريق الأمم المتحدة الذي كانت منوطًا به زيارة اللاجئين الإريتريين في مخيم يخضع لحماية دولية. في الوقت الذي نفت فيه الحكومة الإريترية وجود أية قوات إريترية في إقليم تيجراي وتورطها في الحرب هناك[١٣].

كما دعت واشنطن إلى ضرورة انسحاب الجنود الإريتريين من الأراضي الإثيوبية[١٤]. وقد تزايدت الضغوط الأمريكية عقب دعوة عضوين بمجلس الشيوخ الأمريكي الحكومةَ الأمريكيةَ للنظر في فرض عقوبات على أي مسؤول سياسي أو عسكري يثبت بالأدلة تورطه في انتهاكات حقوق الإنسان في الصراع الدائر في منطقة تيجراي الإثيوبية[١٥]. ومن ثم، فإن المشاركة الإريترية في الحرب الإثيوبية من شأنها أن تتعارض مع الرواية التي سعى آبي أحمد إلى خلقها بشأن الصراع على أنه محدود النطاق، وأنه لإنفاذ القانون فقط، ومحليَّة بصفة أساسيَّة دون مشاركة من الخارج[١٦].

وجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تقاوم الاستسلام للضغوط الدولية المتزايدة، للسماح بإجراء تحقيقات مستقلة خارج البلاد في الأحداث الدامية، التي وقعت في منطقة ماي-كادرا في إقليم تيجراي وفي مناطق أخرى. فقد دعا مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن ذلك، بعد زيارته إلى مخيم أم ركوبة للاجئين في السودان الذي يستضيف نحو ١٠ آلاف لاجئ من جراء النزاع، بينما تلقى هذه الدعوات بالتحقيقات الدولية ترحيبًا من قبل قادة إقليم تيجراي الإثيوبي[١٧].

كما تبرز التحركات الدولية من خلال الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) والاتحاد الإفريقي، حيث جدد الاتحاد الأوروبي دعمه لأي مبادرة من (إيجاد) والاتحاد الإفريقي بهدف معالجة الوضع في إثيوبيا. كما حذرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من الوضع المقلق والمتقلب في إثيوبيا، وتخوفها من خروجه عن نطاق السيطرة، لما له من تأثير مباشر على المدنيين ومستقبل الاضطرابات في إثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي. وأكد السفير الأمريكي لدى أديس أبابا، تيبور ناجي، ضرورةَ حثِّ جميع الأطراف على حماية العاملين في المجال الإنساني في إقليم تيجراي،

(13) Phil Stewart and David Lewis, "US Thinks Eritrea has Joined Ethiopian War, Diplomats Say," *Eritrea Hub*, December 8, 2020, https://bit.ly/3nDbARv.

(14) Martin Plaut, "Taking Stock of the Ethiopia—Eritrea—Tigray War," *Eritrea Hub*, December 13, 2020, https://bit.ly/2LIwQXQ.

(15) Reuters staff, "US Senators Seek Possible Sanctions over Ethiopia Conflict Abuses," December 10, 2020, https://reut.rs/388JUxb.

(16) "Possible Eritrea Troop Sightings Signal Wider Ethiopia Fight," Bloomberg News, https://bloom.bg/2Kc1yrR.

(17) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 20, December 9, 2020, https://bit.ly/2LJZpnJ.

ومواصلة المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى أنحاء الإقليم لضمان وصول الإمدادات الغذائية والطبية بسرعة إلى المحتاجين[١٨].

كما أوقف الاتحاد الأوروبي جزءًا من الدعم المالي الذي يقدمه لإثيوبيا بقيمة ٩٠ مليون يورو من إجمالي ٢١٤ مليون يورو سنويًّا، وذلك في خطوة اعتبرها كثيرون ردًّا على سلسلة من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي رُصِدَت في إقليم تيجراي. وقد أعلنت حكومة بريطانيا عن قلقها إزاء الهجمات ذات الدوافع العرقية في منطقة تيجراي وفي إثيوبيا[١٩].

رابعًا: الانعكاسات على منطقة القرن الإفريقي

تزداد المخاوف في الداخل الإثيوبي من طموحات آبي أحمد الرامية إلى الاستئثار بالسلطة في البلاد من خلال التخلص من خصومه واحتوائهم لا سيما جبهة تحرير تيجراي، كما أن تصعيده لشخصيات من قومية أمهرة في الحكومة الاتحادية، واستمرار الصراع العسكري بين مكونات المجتمع الإثيوبي؛ من شأنه زيادة التوترات العرقية في البلاد التي قد تُفضي إلى صراع جماعي بين القوميات المختلفة، الأمر الذي يهدد بانهيار الوحدة الإثيوبية.

وبالتأكيد، تؤثر التفاعلات في المشهد السياسي الإثيوبي تأثيرًا كبيرًا وعلى نطاق أوسع في منطقة القرن الإفريقي التي تشهد حالة من الاضطراب النسبي في ظل التوترات الكينية الصومالية التي أفضت إلى قطع العلاقات بين البلدين مؤخرًا، والتهديدات الإرهابية من حركة الشباب المجاهدين واستمرار المرحلة الانتقالية في السودان. ويرجع ذلك إلى الأهمية الإستراتيجية التي تمثِّلها إثيوبيا للقوى الفاعلة في المنطقة باعتبارها قوة إقليمية ضامنة لأمن واستقرار القرن الإفريقي. ومن ثَمَّ، تتمثَّل أبرز التداعيات المحتملة لاستمرار الصراع الإثيوبي على المستوى الإقليمي في:

- **تهديد الوحدة الإريترية:** وذلك في ضوء رغبة قديمة لدى جبهة تحرير تيجراي للنفاذ إلى البحر الأحمر من خلال إريتريا، فإن تدويل الصراع قد يمنح الجبهة فرصة للتوسع في إريتريا؛ مما يساعدها على الوصول إلى خطوط الإمداد التي تمر عبر البحر الأحمر، ويساعدها في ذلك أنها تحظى بمساندة ودعم العديد من سكان تيجراي في إريتريا. وإذ يظل الهدف المباشر للجبهة هو البقاء، فإن إريتريا وجهة مناسبة لها من حيث توحيد سكان تيجراي في جميع أنحاء إثيوبيا وإريتريا، وحمايتهم من اعتداءات أمهرة. ويمكن أن تقوم بذلك من خلال تأليب جبهة تحرير تيجراي الشعبية في الجانب الإريتري لإحداث اضطرابات من شأنها محاولة إسقاط نظام أفورقي. وقد تغض القوى الدولية الطرف عنها في ظل

(18) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 21, December 10, 2020, https://bit.ly/3mqPRdR.
(19) Martin Plaut, "Situation Report EEPA HORN," No. 27, December 16, 2020, https://bit.ly/2Kfyu2H.

تمتع أفورقي بسمعة سيئة في الأوساط الغربية بسبب سجله الحافل بانتهاكات لحقوق الإنسان والحكم القمعي وزعزعة الاستقرار الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي[٢٠].

- **تعثر عملية التكامل الإقليمي في المنطقة:** حيث إن تصاعد الصراعات الإقليمية في القرن الإفريقي من شأنه تهديد جميع المشروعات الإقليمية بالتوقف، لا سيما أن إثيوبيا تمثِّل حجر الزاوية في تفعيل وتنفيذ تلك المشروعات التكاملية التي تخدم اقتصادها ومصالحها الإقليمية وطموحاتها في المنطقة.
- **تنامي النزعات الانفصالية في دول المنطقة:** حيث تشجع الأحداث في إثيوبيا واحتمالية تمددها إلى المنطقة إقليميًّا إلى محاكاة بعض القوميات أو الأقاليم الفيدرالية في بعض دول المنطقة سلوكَ إقليم تيجراي الإثيوبي، مثل إقليم أرض الصومال الذي تتعثر المفاوضات بينه وبين الحكومة الصومالية خلال الفترة الأخيرة، وهو الذي أعلن استقلاله عن الدولة الصومالية من طرف واحد في عام ١٩٩١م.
- **تهديد المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة:** فمن شأن تمدد الصراع الإثيوبي إلى منطقة القرن الإفريقي تهديد المصالح الإستراتيجية للقوى الفاعلة هناك، الأمر الذي قد يترتب عليه تدخل تلك القوى لاحتواء الصراع وسرعة إنهائه، والحيلولة دون تفاقمه منعًا لمزيد من التهديدات الإقليمية التي تؤثر على مصالحها في هذه المنطقة الإستراتيجية.
- **تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية:** لا سيما حركة الشباب المجاهدين في الصومال التي تشهد نشاطًا محليًّا في الداخل الصومالي وإقليميًّا بتمددها إلى دول الجوار، ومن ثم، فإن استمرار الصراعات في إثيوبيا يجعلها بيئة خصبة لاستقبال عناصر من حركة الشباب، أو على الأقل تجنيد المزيد من الشباب خاصة الإثيوبيين من أصل صومالي، وما يترتب عليه من انتشار الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بما في ذلك الأسلحة، وتهديد أمن البحر الأحمر والملاحة البحرية وتأثيرات ذلك على حركة التجارة العالمية لا سيما النفطية.
- **تفاقم ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية:** حيث تسببت الحرب في إقليم تيجراي منذ اندلاعها إلى هروب نحو ٥٠ ألف شخص من الأراضي الإثيوبية إلى السودان، فقد استقبلت بعض المخيمات السودانية مثل مخيم همدايات وهشابة وأم ركوبة في القضارف الشرقية اللاجئين الإثيوبيين الفارين من الصراع الإثيوبي[٢١]. ومن المؤكد أن يسهم استمرار الصراع في تزايد أعداد اللاجئين إلى دول الجوار، وزيادة نسبة الهجرة غير الشرعية سواء إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، أو إلى منطقة الخليج العربي عبر البحر الأحمر. فضلًا عن تفاقم الأزمة الإنسانية في القرن الإفريقي بدرجة كبيرة.

(20) Theodore Murphy, "How Europe Can Stop Ethiopia's Slide into a Regional War," European Council on Foreign Relations, December 15, 2020, https://bit.ly/3r1394i.

(21) *Eritrea Hub*, "UN Security Team Blocked, Shot at Near Eritrean Refugee Camp in in Tigray,".

آثار الحرب الأهلية في إثيوبيا على الجبهة الداخلية

محجوب حامد آدم - إعلامي إريتري مهتم بشؤون القرن الإفريقي - القاهرة.

يعد الصراع الدائر في إثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (الوياني)[١] حصيلة العداء السافر بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي ورئيس الوزراء الدكتور آبي أحمد الذي عمل منذ توليه منصبه في أبريل ٢٠١٨م على إحلال وإبدال أعداد كبيرة من المسؤولين التجار من قيادة التحالف الحاكم، وتأسيس حزب الازدهار على أنقاض الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا[٢]، يسبق كل ذلك تخفيض موازنة الإقليم - ٣٠٪- التي كانت مخصصة على اعتبار الإقليم جبهة مواجهة ما أفقدها ذلك الحق بتوقيع اتفاقية السلام مع دولة إريتريا .

بالمقابل ترى الوياني هذه الحزمة من التحولات بمثابة سحب بساط السلطة من تحت قدميها وإبعادها من المشهد السياسي، ما جعل فجوة الضغينة تكبر، فأقدمت على تحدي قرار تأجيل الانتخابات جراء كوفيد-١٩ وتنظيم انتخاباتها الإقليمية في سبتمبر ٢٠٢٠م، ويجيء الهجوم على القاعدة الشمالية والاستيلاء على المعدات والأسلحة، ليرفع حدة التوتر ويشعل فتيل الحرب.

اعتبر آبي أحمد هذه الخطوة تجاوزًا للخط الأحمر وخروجًا عن سياق القانون واستفزازًا لسلطة المركز؛ لذا يجب إنفاذ القانون وإعادة الهيبة للدولة.

كما أعلن المجلس الفيدرالي في جلسة طارئة أن الانتخابات التي جرت في إقليم التيجراي غير دستورية، وقرر قطع الاتصالات، وتعليق موازنة حكومة الإقليم.

خطر التيجراي على المركز

امتلك إقليم تيجراي مقومات دولة، فقد استغلت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي ما يقارب ثلاثة عقود من الحكم لاستكمال البنية التحتية للإقليم وإنشاء المشاريع وتمكين أبنائه من مقومات السلطة، ذلك من خلال تهيئة كل العوامل الذاتية والموضوعية لجعل الإقليم يتمتع بمزايا لا تتوفر في غيره، كما عملت على حشد كل إمكانيات الدفاع عن النفس في حال ظهور سياسات معارضة لنهجها الفيدرالي الإثني الذي اعتمدته منذ قدومها إلى السلطة والذي يضمن لها حق تقرير المصير دستوريّاً.

(١) الوياني : تعني الأول أو الطليعي بلغة التيجراي.

(٢) الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا: ائتلاف تأسس عام ١٩٨٨م بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي والمنظمة الديمقراطية لشعوب أورومو وحركة أمهرا الوطنية الديمقراطية وحركة شعب جنوب إثيوبيا الديمقراطية، حكم إثيوبيا منذ عام ١٩٩١م.

سعت «الوياني» منذ وقت مبكر لحشد آلة إعلامية ضخمة والترويج لأي عدوان قد تتعرض له، كما عملت على إحداث تقارب شديد مع المعارضين لنظام آبي أحمد خاصة جبهة تحرير شعب بني شنقول، وجبهة تحرير الأورومو المعروفة بـ(الأونق)، التي صُنِّفت بأنها تنظيم إرهابي مع «الوياني» في جلسة للمجلس الفيدرالي، والسعي الحثيث لاستقطاب بقية أحزاب المعارضة الإثيوبية والمراهنة على السير على نهجهم في القيام للدعوة لإجراء الانتخابات في أوانها المحدد متضمنًا كسب قدر كبير من التعاطف الشعبي والترويج الحاد لهذا الطرح الذي تجلى في وسائل التواصل الاجتماعي من نخب إعلامية غربية مؤثرة.

وكما هو معروف أن جائحة كوفيد-١٩ تسببت في شل حركة الكثير من الدول وساهمت بدرجة كبيرة في انهيار الوضع الاقتصادي على مستوى العالم بصفة عامة وعلى المستوى الإقليمي بصفة خاصة، إذا نظرنا إلى الوضع في منطقة القرن الإفريقي نجده لا يتحمل أي ضائقة لمحدودية الإمكانات والموارد، وغير قادر على الصمود أمام عاصفة الجائحة التي عجزت أمامها كبريات اقتصاديات العالم وأصابتها بالشلل والركود.

أيضًا ينطبق الحال على إثيوبيا التي عملت حسب إمكانياتها في تطبيق الإجراءات الاحترازية تحسبًا لأي أمر قد يحدث جراء جائحة كوفيد -١٩، جاء من ضمنها تعليق الانتخابات إلى موعد لاحق، لكن في المقابل يستنكر بعض القادة من الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، إصرار الحكومة الفيدرالية لخوض معارك مع «الوياني» والدخول بالبلاد في أزمة هي ليست بحاجة إليها في ظل هذه الظروف التي يتعامل فيها العالم بعقلانية مع الأزمات الداخلية[٣].

أعدت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي العتاد العسكري لخوض هذه الحرب مستفيدة من تجربتها السابقة في فترة الثورة من حرب العصابات التي قد تقتضيها ضرورة المرحلة بالانتشار في أكبر قدر ممكن من رقعة الإقليم، وما صاحبها من الحشد الجماهيري والتعبئة الشاملة، ما يجعل الأمر أكثر خطورة.

الأسباب التي أدت إلى تمرد التيجراي

وجدت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي نفسها خارج أسوار السلطة بين ليلة وضحاها كما فقدت الكثير من الاستحقاقات والمزايا التي كانت تتمتع بها بعد أن انحصرت سلطتها في إقليم تيجراي، وعزل بعض كوادرها وتقديم آخرين للمحاكمة بتهمة الفساد والتهرب من المثول أمام القانون.

فتح قادة «الوياني» منافذ من خلال محاولاتهم المتكررة لكسب المجتمع الدولي من خلال نشر «رسائل دبرظيون قبر مكئيل حاكم إقليم تيجراي بمخاطبة جميع الإثيوبيين والمؤسسات الدولية وخاصة الإيقاد والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بوقف انهيار النظام الدستوري في إثيوبيا»[٤]، ولفت الانتباه لما تقوم

(3) Asayehgn Desta, "COVID-19 in Ethiopia: Too Dangerous for National Elections, but Effective for Fracturing an Autonomous Regional State," *Tigrai Online*, November 21, 2020, http://www.tigraionline.com/articles/abiy-preemptive-strike.html.

(4) #ቴሌቪዥን_ትግራይ:ርእሰ ምምሕዳር ክልል ትግራይ ዶ/ር ደብረፅዮን ገ/ሚካኤል ኣበ ኣዋናዊ ጉዳይ ኣመልኪቶም ዝሃብዎ መግለፂ 05/03/2013 ዓ/ም , (بيان رئيس إقليم تيغراي ديبرتسيون جبريمتزل يوضح ما يجري من الأوضاع الآنية، تلفزيون التيغراي)
https://m.youtube.com/watch?v=0os1nASH_Fk&feature=share.

به الحكومة الفيدرالية ووصفه بأنه استهداف يرمي للقضاء على شعب إقليم تيجراي ومسيرته الطويلة الحافلة بالنضالات وتأكيد قبولهم بالتسوية السياسية والجلوس على طاولة المفاوضات حسب قولهم؛ لكن الحكومة ترى عكس ذلك تمامًا. أما رئيس الوزراء السابق هيلامريم ديسالين فقال:

«إن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي مجرد مشروع إجرامي لا ينبغي تضمينه في أي حوار يهدف إلى رسم مستقبل إثيوبيا، إلا الأعضاء المحبون للسلام في الوياني وشعب الإقليم عمومًا إلى جانب إخوتهم الإثيوبيين كلهم هم المالكون الحقيقيون لإثيوبيا الديمقراطية»[٥]. وهذا هو الرأي السائد في صفوف الحكومة الفيدرالية بأديس أبابا.

الوجه الآخر لأسباب الحرب

جاء آبي أحمد إلى السلطة يحمل مشروعًا جديدًا يحاول من خلاله تحقيق وحدة وطنية متكاملة ومشاريع تنموية ترمي إلى تحقيق أعلى قدر من الطموح في التنمية والخروج ببلده من النفق المظلم الذي يدور في فلكه الجوع والمرض والكثير من المشاكل السياسية والإثنية والعلاقات المتوترة مع بعض دول الجوار. وقد حقق نجاحًا ملحوظًا في إنهاء عدد من المشاكل الداخلية وفتح الأبواب أمام كل المعارضين وطرح حوار شامل، كما كسر واحدة من القيود العصية في

خلافات الجوار مع الجارة إريتريا بعد قطيعة دامت قرابة العقدين، وهو أكثر الإنجازات الذي قاده نحو الطريق إلى جائزة نوبل ٢٠٢٠م. لكن في المقابل هناك بعض من خصومه من يرى أن تلك الخطوات تأتي خصمًا على مشاريعهم السياسية، ومن بين هؤلاء «الوياني».

لكن آبي أحمد يعرف «الوياني» جيدا فهو رجل مخابرات سابق عمل في ظل سلطتهم وخاض معهم الحرب الحدودية ضد إريتريا، لذلك تتضح عنده الرؤية لما يجري، كما أنه بحكم خلفيته العسكرية يعرف أيضًا كيف يفكر «الوياني» في إدارة الحروب، لعل هذه المواجهة مع الحكومة الفيدرالية تعتبر تجربة جديدة لم يخُضْها «الوياني» من قبل، فكل الحروب والمواجهات التي دخلتها لم تكن سوى حرب هجوم قائمة على أسلوب حرب العصابات، الأمر الذي يجعلها لأول مرة تجد نفسها في خانة الدفاع، سوف تكون بالتأكيد تجربة مريرة تسودها الكثير من المخاوف، والتوصل من خلال ذلك إلى إطلاق مواجهة مسلحة تمكن قادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي من تسوية قد تفرضها ظروف المواجهة وهو ما يخلق لهم مبررا لسقوط الكثير من أفعالهم القديمة والجديدة في البطش والاستبداد والفساد الذي تتهمهم به الحكومة الفيدرالية،

(5) Hailemariam Desalegn,"Ethiopia's Government and the TPLF Leadership Are Not Morally Equivalent," *Foreign Policy*, November 24, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/11/24/ethiopia-tigray-war-endf-tplf-abiy-ahmed-federal-government-not-morally-equivalent/.

خصوصًا إذا تمت صفقة بوساطة دولية تتيح لهم الحضور من جديد في دائرة السلطة، وترفع عنهم تلك الصورة السيئة التي ترسخت لدى الكثيرين من الإثنيات الإثيوبية التي لا ترى فيهم سوى هاضمي حقوق أو كما ينظر إليهم بعض القياديين البارزين بأنهم مجرد مشروع خطير ينبغي أن لا يُقبل مجددا تحت مظلة ما يسمى بالحوار الوطني الشامل.

اتضح من خلال سير الأحداث أن قراءة قادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي تفتقر إلى الحصافة والرؤية الثاقبة أو ربما هناك بعض من قادة «الوياني» من أثر فيه دهاء آبي أحمد وتعاون معه سرًّا وعمل على تمرير أجندته على حساب مشروع التنظيم.

تأثيرات الحرب على الانتخابات المؤجلة

في ظل الاضطرابات التي تشهدها إثيوبيا لا يتوقع إجراء الانتخابات في الوقت القريب، لعل سلطة المركز ليس بحاجة إلى التذرع بأسباب أخرى، فالكل يرى ما آلت إليه الأمور حتى تخمد آلة الحرب وتجد صناديق الاقتراع أماكن آمنة تمارس فيها حقها الديمقراطي. ما ينفي هذا السيناريو إعلان الحكومة الفيدرالية انتهاء العمليات العسكرية بسقوط مدينة مقلي وتفويض الشرطة الفيدرالية مسؤولية إلقاء القبض على المطلوبين وتسليمهم للمحاكمة.

ربما تأجيل الانتخابات نابع من تدابير مسبقة أُعدَّ لها جيدًا لجعل «الوياني» خارج اللعبة السياسية والاستفادة من حماسهم الثوري وجرهم إلى التعنت والتمسك بالانتخابات؛ لجعل ما يجري الآن شرعيًّا وتحت حماية القانون، وهو استدراج الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي للحرب والتخلص منها نهائيًّا، وجعل الإقليم تحت سيطرة الجيش الفيدرالي وإنهاء أسطورة «الوياني» التي تشكّل هاجسًا للمركز من خلال بروزها الشاذ عن بقية الإثنيات والأقاليم الإثيوبية الأخرى وهي تشبه إلى حد ما دولة داخل دولة، وقد نجد الكثير من أوجه الشبه بينها وبين حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن مع الاختلاف في الأيديولوجيات بكل تأكيد.

على المستوى الدستوري نجد إقامة انتخابات ألغاها المركز تجنيًا على القانون وعملًا غير مسؤول، وقد تشاورت اللجنة العليا للانتخابات مع البرلمان بشأن تأجيل الموعد والتمديد للإدارة الحاكمة لفترة محدودة، بذريعة جائحة كوفيد-١٩، وهو القرار الذي رفضته حكومة إقليم تيجراي واعتبرته تمديداً غير دستوري، وقررت إجراء الانتخابات بصفة أحاديّة في الإقليم، فيما رفض البرلمان والحكومة الفيدرالية ولجنة الانتخابات قرارها، معتبرة الانتخابات غير شرعية، وتجري خارج إطار الدستور الإثيوبي، كما أجاز البرلمان الإثيوبي حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في إقليم تيجراي يوم ٥ نوفمبر ٢٠٢٠م في نقل مباشر للجلسة عبر هيئة الإذاعة والتلفزيون الإثيوبي، بعد يوم واحد من إعلان مجلس الوزراء لها وكذلك رئيس الوزراء آبي أحمد عملية إنفاذ القانون.

عبْر الرصاص حوار وعقاب

سعت «منظمة الأزمات الدولية» بمحاولات عدة لتقريب وجهات النظر بين سلطة المركز وحكومة إقليم تيجراي وجمعهما على طاولة المفاوضات، لكن باءت محاولاتها بالفشل لتمسك كل طرف برأيه وعدم تقديمهما أي تنازلات.

لم تتقبل الحكومة الإثيوبية الوساطات من قبل رئيس الوزراء السوداني رئيس منظمة الإيقاد ومبادرة الرئيس الأوغندي وكذلك رئيس جنوب إفريقيا رئيس الدورة الحالية للاتحاد الإفريقي مبررة ذلك الرفض بأن ما تقوم به ليس إلا تقديمَ مَن تراهم مجرمين للعدالة، تمامًا كما جرى في إقليم أوغادين الصومالي؛ حيث تمرد حاكم الإقليم عبدي عمر في أغسطس ٢٠١٨م، الذي قُدِّم للمحاكمة.

حديث الجنرال سامورا يونس الذي نُشر في تسجيل صوتي يدل على وجود شرخ واضح بين قادة الصف الأول للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، ويُبيّن الخلاف بين المرونة من أجل الحفاظ على «تاريخ طويل يجب أن يظل باقيًا» و«التعصب إلى الوصول للسلطة مهما كلف الأمر»: «كل مصائبنا من تدبير سبحت نقا وأباي ظهي ونصحتهما بألا يشعلا نار الحرب، لنحافظ على تاريخنا في إرساء التغيير. كما لم يكن لي أي علم بعملية الهجوم والاستيلاء على أسلحة قيادة الجيش الشمالية أو ما قبلها»[٦].

كما ذكر المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية أحمد شيدي في حديثه لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإثيوبي يوم الأربعاء ٢٠١٨/٨/٨م عن المحاولة التي قام بها حاكم إقليم أوغادين لفصل الإقليم وإقامة حكومة مستقلة بعيدًا عن المركز، وقد تبدّى هذا واضحًا من خلال عدم تنحيه عن السلطة عندما صدر قرار بعزله عن منصبه. وقد يرى كثيرون أن عدم موافقته على التنحي يخفي وراء ذلك عددًا من المخالفات والانتهاكات التي ارتكبها خلال توليه إدارة الإقليم، وأن تمسكه بالإقليم في حد ذاته «جريمة» أخرى جعلت المركز يسير عليه حملة تأديبية يقودها الجيش الفيدرالي أدت في النهاية إلى استسلامه وتقديمه إلى العدالة باعتباره خارجًا عن سياق القانون، والتعامل مع الأمر بصورة جادة حفاظًا على الأمن والنظام الدستوري في الإقليم.

تأتي الخطوات التي اتخذها الجيش الفيدرالي ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في إطار ما سبقتها من حملات تحت اسم «حفظ الأمن والنظام الدستوري»، وقد عجل «الوياني» خطوات الحرب باتخاذها بعض القرارات السريعة خصوصًا ضد تعيين قادة جدد للمنطقة الشمالية واتهام الحكومة الفيدرالية بمهاجمة القيادة الشمالية وسلب الأسلحة النوعية خشية من أن تستخدم ضدهم.

(6) ጀ/ል ሳሞራ የኑስ ያመቀውን ምስጢር ዘረገፈው !!! , (الجنرال سامورا يونس يكشف الأسرار) November 24, 2020, https://youtu.be/Lh-gEy9vxsQ.

لقد استفز «الوياني» الحكومة الفيدرالية وهدد بالسيطرة التامة على الإقليم وهي في طريقها إلى الانفصال، لذلك جاء بيان الجيش ردًّا على هذا الأسلوب لتأكيد فرض هيبة الدولة على القواعد العسكرية في الشمال، فكان الأمر أشبه بانشقاق داخل القاعدة الشمالية، وهو ما عجل بالحرب وبداية المواجهات بين الجيش الفيدرالي والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي تحاول أن تحتفظ بإقليمها بعيدًا عن سيادة المركز.

وقد تعمد آبي أحمد إيصال خطابه لجميع الأثيوبيين في الداخل والخارج ووصف الحرب بأنها من أجل سيادة القانون والحفاظ على إثيوبيا الموحدة، وقد حث المغتربين بالمساهمة في تمويل الحرب من خلال تحويل أموالهم عبر البنوك الوطنية بدلًا من تحويلها عبر الشركات الخاصة للتحويل، كما غيَّر العملة الإثيوبية لحصر الأموال داخل إثيوبيا ولي ذراع الوياني المتهمة بتكديس الكثير من الأموال داخل إقليمها.

ظلال الحرب على السلم الاجتماعي

قطعت إثيوبيا خطوات جيدة من خلال الاقتصاد المفتوح وتشجيعها للمستثمرين ما أتاح عددًا مقدرًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي ضخت أموالًا طائلة في سبيل تحقيق مكاسب تنموية، لكن للحرب ثمن والكل يسهم في النهاية في تسديد فواتيرها. كما أن الحكومة المركزية تدخل هذه الحرب حفاظًا على ماء وجهها والنيل من «الوياني» التي تناصبها العداء، أو حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث مع بقية الإثنيات كما حدث أثناء تمرد حاكم إقليم أوغادين ٢٠١٨م. وتتهم الحكومة الفيدرالية «الوياني» بالوقوف خلف هذه الأحداث وهي تعلم أن بعضها بات قاب قوسين من السير في ذات الاتجاه.

سوف تكون تكلفة الحرب عالية، وفي حال استمرارها التي قد تعرقل سير برامج الاستثمار في إثيوبيا، خاصة في ظل الموجة الثانية المتوقّعة من جائحة كوفيد-١٩، وإن الضرر الأكثر قد يكون على القطاع الزراعي بحكم أنه يمثل نشاط نسبة كبيرة من السكان، كما أنه لا يحتمل التأجيل، وإذا فشلت واحدة من خطوات المشروع الزراعي فسيفشل الموسم برمته، خصوصًا أن الأسواق مرتبطة ببعضها بعضًا ما يجعل التنقل صعبًا في المناطق والمشاريع المتأثرة بمواقع الصراع ولا شك أن الحرب سوف تؤثر على مستقبل كل الجماعات الإثنية الإثيوبية بعد تزايد الصراعات المتعلقة بحدود الأقاليم.

كما أن واحدة من المآسي الإنسانية الأعداد الهائلة التي نزحت من مناطق الصراع في تيجراي إلى أماكن أخرى أكثر أمانًا، سواء في الداخل أو خارج الحدود. فعبر الكثيرون إلى الأراضي السودانية بولايتي كسلا والقضارف في ظروف إنسانية سيئة يلتمس منهم ما يقارب الـ٥٠٠٠٠ شخص حاليًّا اللجوء، من ضمنهم ٢٢٠٠٠ طفل ستواجههم تحديات عديدة في بلدٍ يعاني الاحتياجاتِ الإنسانية، ويفتقر بشدة إلى القدرات الهيكلية ولا يزال يتعافى من موسم فيضان مدمر. فمطلوب حشد كبير للموارد لمساعدة اللاجئين المتضررين

من الحرب، وقد أعدت منظمة اليونيسيف برنامجًا بعشرين مليون دولار تحسبًا لارتفاع العدد إلى مئة ألف غضون ستة الأشهر القادمة[٧].

كما حث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على ضرورة استعادة سيادة القانون على وجه السرعة في منطقة تيجراي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الشاملة، وكذلك لتقديم الخدمات العامة وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود[٨].

الخاتمة

كان يعتقد آبي أحمد عُمر المعركة قصيرة جدًّا ولا يلزمها سوى أيام معدودات، إلا أن الواقع يحمل غير ذلك؛ لأن الحرب تتجاوز أسبوعها الرابع مخلِّفة الآلاف من اللاجئين الذين عبروا إلى السودان وغيرهم من الجرحى والقتلى بين الطرفين، والكثير من الخراب والدمار الذي لحق بمناطق القتال والميزانية المفتوحة لتكاليف الحرب. كما كان «الوياني» يعتقد أنه يخوض الحرب بيقين راسخ بالانتصارات لدحر الجيش الفيدرالي معولاً على خبرته الثورية الطويلة وبراعته في حرب العصابات. وهذا يبدو واضحا بعد انسحابهم من كل المدن، ربما لاستدراج الجيش الفيدرالي إلى عمق الإقليم ومهاجمته عن طريق الكر والفر وإرهاقه من خلال تعدد الجيوب التي ينطلقون منها.

كما عمد أيضًا إلى تدويل الصراع من خلال توجيه ضربات متعددة بصواريخ إلى أراضي دولة إريتريا سعيًا لإقحامها في الحرب لكسب الرأي العام. على الرغم من سيطرة الجيش الفيدرالي على السواد الأعظم من أراضي الإقليم إلا أن الغموض يكتنف المشهد خصوصًا في ظل عزلة مريبة تعيشها منطقة الصراع وانقطاع شبه كامل للاتصالات والإنترنت خلال فترة العمليات السابقة، ولا تزال التصريحات من كلا الطرفين غير مؤكدة والكل يدَّعي انتصارًا على حساب الآخر، في حين تظل أغلبها مجرد تصريحات غير مدعومة بالحقائق. طبيعة مثل هذا الصراع لا يمكن أن ينتهي من خلال هجمات خاطفة، فكلا الطرفين على علم تام بخبايا الحرب وأسرارها ومعطياتها الخفية على عموم المراقبين والمهتمين. فإذا كان الجيش الفيدرالي يقاتل بروح وإرادة بسط سيادة القانون وتأديب «المجرمين»، فإن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي تقاتل بمبدأ «نكون أو لا نكون»؛ فهي ترى في هذه الحملة تطهيرًا عرقيًّا أكثر من كونه خلافًا سياسيًّا، وهنا تغيب الحكمة والحوار بالتراضي وهو ما ينذر باستمرار القتال على أقل تقدير في الوقت القريب.

(7) UNICEF, Press release, "Update on UNICEF's Response for Ethiopian Refugees in Sudan and Host Communities," December 11, 2020, https://www.unicef.org/press-releases/update-unicefs-response-ethiopian-refugees-sudan-and-host-communities.

(8) UN News, "'Quickly Restore the Rule of Law' in Ethiopia's Tigray, Urges Guterres," December 7, 2020, https://news.un.org/en/story/2020/12/1079472.

حرب التيغراي:
قراءة في الصراع الإثيوبي - الإثيوبي

هند رشوان - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

اتجهت الأزمة السياسية والأمنية في إثيوبيا بخطوات سريعة نحو الحل العسكري، بعد انسداد الأفق السياسي بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وإدارة إقليم تيغراي[١]، والذي جاء حصيلة اختمار تفاعلات متعددة منذ تولي آبي أحمد سدة الحكم قبل أكثر من عامين، ومنذ الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠م، انخرط طرفا الصراع في تبادل الاتهامات حول المسؤولية عن إشعال فتيل الحرب بينما توثق تقارير حركة نزوح واسعة للسكان ومجازر ارتكبت بحق مدنيين، فكيف وصلت الأوضاع في إثيوبيا إلى حد الصدام المسلح وما انعكاسات ما يحدث في إقليم تيغراي على دول الجوار المختلفة، هذا ما ستحاول الورقة الإجابة عليه من خلال تسليط الضوء على جذور الصراع في إثيوبيا وتطوراته وإستراتيجيات أطرافه، ثم رصد أبرز التداعيات الإقليمية المترتبة عليه، مع محاولة وضع تصورات أولية لما قد يؤول إليه الصراع.

أولاً: جذور الصراع

يتطلب فهم المشهد السياسي الإثيوبي المعقد، الرجوعَ خطوات قليلة إلى الوراء، للتعرف على التحديات الداخلية التي تعد بمثابة جذور للصراع، والتي أدت إلى تأزم الموقف الراهن، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى خمسة عوامل:

- **التاريخ السياسي لإثيوبيا:** الأسباب الرئيسة لهذا الصراع، وإن بدت مرتبطة بالوضع السياسي القائم، إلا أن لها جذورًا تاريخية قديمة، تبدأ من نماذج الحكم التي سادت إثيوبيا الحديثة منذ تأسيسها على يد الملك منليك الأول، الذي أسس نظامًا ملكيًّا مطلقًا وحكمًا استبداديًّا شديد المركزية، في وطن متعدد الأعراق والثقافات والديانات، وفرض ثقافة وهوية واحدة على شعب إثيوبيا المتنوع باسم الوحدة الوطنية[٢].

(١) يقع إقليم تيغراي في أقصى شمال إثيوبيا ويحدّه من الشمال والشمال الشرقي إريتريا، ومن ناحية الغرب السودان بولايتي كسلا والقضارف، كما يحده في داخل إثيوبيا من ناحية الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي مناطق ولّو الأمهرية وإقليم العفر الذي تسكنه القومية العفرية، ومنطقة قُندَر الأمهرية، وهو عبارة عن منطقة جبلية يمثل سكانها ٦٪ من إجمالي سكان إثيوبيا.

(٢) إسماعيل محمد علي، «النزاع الإثيوبي في إقليم تيغراي يثير مخاوف من تداعيات كارثية على السودان»، إندبندنت عربية (٧،نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في:١٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/9hVq9cb.

- **أزمة الفيدرالية:** تعد الفيدرالية عاملًا مساهمًا في زيادة الصراع؛ لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة وتزيد من معدلات العنف والصراعات الإثنية. تتكون إثيوبيا من ١٠ أقاليم فيدرالية[٣] ذات حكم ذاتي[٤]، وعلى الرغم من نجاح الجماعات الإثنية المتصارعة على السلطة في صياغة دستور فيدرالي للدولة؛ إلا أن هذه الجماعات التي يصل عددها إلى ٨٥ جماعة إثنية، لم تنجح في تحقيق الاندماج الوطني؛ وهو ما ارتبط ارتباطًا واضحًا بضعف قدرة الأنظمة الإثيوبية المتعاقبة على إدارة المجتمع التعددي بأسلوب يحقق التراضي لجميع الأطراف[٥].
- **الاقتصاد والسلطة:** لا يقتصر الصراع الحالي بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيغراي على العوامل السياسية بقدر ما يتعلق بقضايا السلطة الأوسع، ويكمن جوهر الصراع حول من يملك زمام السيطرة على اقتصاد إثيوبيا ومواردها الطبيعية ومليارات الدولارات التي تتلقاها البلاد سنويًّا من المانحين الدوليين. فالوصول إلى تلك الثروات يقع بحكم الوظيفة في يد من يرأس الحكومة الفيدرالية، التي كانت تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لما يقرب من ثلاثة عقود وعلى ما يبدو أنها عازمة على استعادتها بأي ثمن[٦].
- **قمع وتغييب المعارضة السياسية:** لم تكن الانتخابات هي السبب الرئيس للصراع، بقدر ما كانت كاشفة عن مثالب حكم آبي أحمد وعجزه عن تحقيق طموحات مواطني بلاده، لذلك اندلعت أعمال شغب في أنحاء أديس أبابا، ومنطقة أوروميا، بعد اغتيال هاشالو هونديسا، الموسيقي والناشط السياسي الذي ينتمي لجماعة أورومو العرقية، وبحسب إحدى الإحصائيات، قُتل ٢٣٩ شخصًا على أيدي قوات الأمن، فضلا عن حملات اعتقال طالت أعدادًا كبيرة من رموز المعارضة، بما في ذلك جوهر محمد ، زعيم معارضة أورومو وأبرز المنافسين السياسيين لآبي أحمد، في غضون ذلك، يحاول آبي أحمد تصوير الصراع على أنه مسألة تتعلق بإنفاذ القانون نافيًا الحقائق الأوسع للصراع العرقي والاضطرابات الاجتماعية التي تتجلى ليس فقط في تيغراي ولكن في معظم أنحاء إثيوبيا[٧].

---

(٣) هي: أوروميا، الصومال، هرر، غامبيلا، بني شنقول، أمهرا، عفر، تيغراي، جنوب إثيوبيا، وسيداما بالإضافة إلى مدينتين تتبعان للحكومة الفيدرالية وهما العاصمة أديس أبابا وديردواو.

(٤) حمد سليمان محمد مصطفى فايد، التجربة الفيدرالية الاثنية في إثيوبيا منذ ١٩٩٥ (رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م)، ص٣٣.

(٥) خيري عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا: المرتكزات والمؤسسات، (المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، إسطنبول، ٢٠١٩م)، ص٩. الاسترجاع في: ١٣، نوفمبر، ٢٠٢٠م،
https://cutt.ly/RhVq8tW.

(٦) منى عبدالفتاح، «ما أصل الصراع في إثيوبيا»، إندبندنت عربية.نت، (١٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٩، نوفمبر، ٢٠٢٠م،
https://cutt.ly/ghVq4hm.

(٧) صلاح خليل، «إقليم تيغراي: تداعيات عدم الاستقرار الداخلي في إثيوبيا»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ١٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢١، نوفمبر،٢٠٢٠م،
https://marsad.ecsstudies.com/46067/.

- **السياسة الإقصائية لآبي أحمد تجاه النخب التيغرينية:** أدرك آبي أحمد أن حكمه لن يستقيم إلا بالتخلص من نفوذ التيغراي، فعمل منذ وصوله إلى السلطة على تعزيز قوته في الداخل الإثيوبي، وأجرى حملة إقصاء واسعة لكل المنتمين للتيغراي داخل مؤسسات الدولة، وتمعن في تفتيت قوتها وتقليص نفوذها في مختلف القطاعات، الأمنية والاقتصادية والسياسية، في ضوء ذلك، بدأت الحكومة الإثيوبية عمليات تتبع على أساس الهوية لقومية تيغراي، وأقالت عشرات المسؤولين المنتمين إلى التيغراي، وانتهز آبي أحمد فرصة الحرب للقيام بحملة تطهيرية جديدة حيث أَقَالَ ثلاثةً من أكبر مسؤولي الدولة، هم رئيس أركان الجيش ورئيس جهاز الاستخبارات ووزير الخارجية، وبدورها، أصدرت السلطات الاتحادية في أديس أبابا مذكرات اعتقال بحق ٧٦ من كبار ضباط الجيش، بتهمة الخيانة لصلاتهم بزعماء إقليم تيغراي، وقد ولدت هذه القرارات حالة من الشعور بالظلم والإقصاء والتهميش، لتصبح جبهة تحرير شعب التيغراي كبش فداء لأزمات إثيوبيا الداخلية[٨].

ثانيًا: تطورات المشهد الإثيوبي

في الخامس عشر من فبراير عام ٢٠١٨م، وبعد سلسلة من الاحتجاجات الشعبية، استقال رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريم ديسالين –الوريث السياسي لميليس زيناوي– وحل محله الإصلاحي آبي أحمد، على الرغم من معارضة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي ضعفت في ذلك الوقت بسبب الخلافات الداخلية. توترت العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، خاصة بعد أن أعلن آبي أنه سيراجع نظام الفيدرالية العرقية ويعزز الوحدة الوطنية الإثيوبية.

وفي نهاية نوفمبر عام ٢٠١٩م، أسَّس رئيس الوزراء آبي أحمد صيغةً جديدةً للحكم عبر الإعلان عن تشكيل حزب الازدهار، والذي جاء تشكيله على أنقاض ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية[٩]، الذي حكم البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي وكان واجهة سياسية لنفوذ التيغراي في إثيوبيا في تلك المرحلة. في المقابل، عارضت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي فكرة الحزب الواحد ورفضت الانضمام إليه على غرار بقية أطراف الائتلاف الحاكم (المنظمة الديمقراطية لشعوب الأورومو وحركة الأمهرة الديمقراطية الوطنية والجبهة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا).

(8) "Democracy in Africa: Abiy Ahmed on the Threats to Ethiopia's Democratic Transition," *Economist*, September 17, 2020, https://www.economist.com/by-invitation/2020/09/17/abiy-ahmed-on-the-threats-to-ethiopias-democratic-transition.

(٩) عدنان موسى، «الانتخابات البرلمانية في إثيوبيا وآفاق التغيير السياسي في إثيوبيا»، مركز الإمارات للسياسات، (٢٥، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م،
https://epc.ae/ar/brief/parliamentary-elections-and-prospects-of-political-change-in-ethiopia.

تشكلت الجبهة الثورية في عام ١٩٨٨م من أربعة أحزاب ذات تمثيل عرقي، هي: جبهة تحرير شعب التيغراي ممثلًا لقومية التيغراي، وحزب الأورومو الديمقراطي ممثلًا لقومية الأورومو، وحزب الأمهرا الديمقراطي ممثلًا لقومية الأمهرا، وحزب الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا ممثلًا لعدد من القوميات الصغيرة في الجنوب الإثيوبي.

وفي عام ٢٠٢٠م، تصاعدت الخلافات بين آبي وجبهة التيغراي، وبلغت ذروتها بإجراء الإقليم انتخابات عامة في سبتمبر ٢٠٢٠م، خلافاً لقرار البرلمان بتأجيل الانتخابات لفترة غير محددة تخوفاً من انتشار وباء كورونا، رفض البرلمان والحكومة في أديس أبابا الاعتراف بنتائج الانتخابات التي وصفاها بأنها غير قانونية وغير دستورية، وفي المقابل أعلنت حكومة إقليم تيغراي عدم اعترافها بشرعية ودستورية الحكومة المركزية، باعتبار أن ولايتها انتهت في الخامس من أكتوبر ٢٠٢٠م، وعليه فإن الإقليم لن يمتثل لأي توجيهات تسنُّها الحكومة الفدرالية؛ ممّا أدى إلى اتخاذ الأخيرة إجراءات عقابية، كان من أهمها وقف التحويلات المالية منها إلى الإقليم في أواخر سبتمبر ٢٠٢٠م ما اعتبره الأخير إعلاناً للحرب عليه.

وفي الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠م، شنَّت الحكومة الفيدرالية هجومًا عسكريًّا على الحكومة الإقليمية في تيغراي ردًّا على هجومها على القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي المتمركز في عاصمة الإقليم، ومنذ ذلك الحين تصاعد الصراع تصاعدًا ملحوظًا، ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع في إثيوبيا يتعيَّن توضيح العوامل التي أدَّت إلى تأجيج الصراع. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- **الأزمة الدستورية:** تعد الأزمة الدستورية إحدى القضايا المفصلية في الصراع الراهن، فقد قرر آبي أحمد إرجاء جميع الانتخابات التي كانت ستُجرى في إثيوبيا إلى أجل غير مسمى بسبب جائحة كورونا، وهو ما اعتبرته الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي قرارًا غير دستوري وغير قانوني، أثار هذا تساؤلاتٍ حول الكيفية التي يمكن بها مواجهة هذا المأزق، وناشد العديد من الإثيوبيين، بمن فيهم بعض كبار علماء الدستور في البلاد، الحزب الحاكم للدخول في حوار وطني مع جميع أحزاب المعارضة، في غضون ذلك، رفع آبي أحمد القضية إلى البرلمان، للبحث عن تفسير دستوري[١٠].

أحال البرلمان القرارَ إلى مجلس التحقيق الدستوري، بقيادة رئيس المحكمة العليا ميازا أشينافي، ووافقت الهيئة على التمديد غير المحدود لحدود المدة التشريعية الفيدرالية حتى بعد أن لم يعد كوفيد -١٩ يمثِّل تهديدًا للصحة العامة.

وفي خطوة غير مسبوقة، أعلنت الحكومة الإقليمية في تيغراي أنها ستجري انتخاباتها من جانب واحد قبل انتهاء فترة ولاية نوابها، واستمرت في إجراء انتخابات برلمانية إقليمية في ٩ سبتمبر ٢٠٢٠م دون موافقة أديس أبابا – فازت بها دون معارضة تقريبًا.

- **خصوصية إقليم التيغراي:** تيغراي هي واحدة من ١٢ وحدة فيدرالية في إثيوبيا، تأسست الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عام ١٩٧٥م، كحركة سياسية عسكرية تعارض الديكتاتورية الشيوعية

(١٠) برلمان إثيوبيا يحسم الجدل حول سبل إجراء الانتخابات، بوابة العين الإخبارية، (٥، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/ethiopia-parliament-1.

الإثيوبية التي يقودها العقيد منجستو، وبعد إعلان انتصارها في الحرب استولت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي على السلطة في إثيوبيا من عام ١٩٩١م إلى عام ٢٠١٨م وحكم إثيوبيا زعيم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي السابق، رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي، البلادَ بقبضة من حديد، حتى وفاته في عام ٢٠١٢م[١١].

وعلى الرغم من تاريخها المستبدّ، إلا أنها تمتلك خبرة سياسية وتاريخًا طويلًا مخضبًا بالدماء، أمدها بقدرة على إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي وإثارة الفوضى بعد تنحيتها من السلطة، وحصنتها من التأثر بمستجدات تغيُّر الخريطة الجيوسياسية أكثر من غيرها[١٢].

- **ثنائية آبي أحمد وإريتريا:** حاول رئيس الوزراء الإثيوبي تقديم نفسه بوصفه صانعَ سلامٍ ووضع نهاية لثمانية عشر عامًا من العداء مع إريتريا، عقب توقيع اتفاق جدة للسلام بين رئيس الوزراء آبي أحمد ورئيس إريتريا أسياس أفورقي حصل على إثرها الأول على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٩م، فيما وصفه محللون بأنه اتفاقٌ هشٌّ لعدم تنفيذه حتى الآن على أرض الواقع نتيجة رفض التيغراي تسليمَ إقليم بادمي المتنازع عليه لإريتريا[١٣]، وهناك رأي يتجه إلى أن الصراع الراهن ما هو إلا مؤامرة سياسية لإعادة ترتيب المشهد السياسي في إثيوبيا، من خلال إقحام الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في حرب انتقامية مدفوعة بحمى ثأرية لتصفية حسابات سياسية بين قوات التيغراي من جهة وآبي أحمد ورئيس إريتريا أسياس أفورقي من جهة أخرى.

ثالثًا: إستراتيجيات الأطراف الفاعلة في الصراع

في الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠م، تصاعدت التوترات بين حكومة آبي أحمد وجبهة التيغراي، وأخذ الوضع منعطفًا مفاجئًا نحو الأسوأ عندما أمر رئيس الوزراء بشن هجوم عسكري على قوات التيغراي، من خلال العملية العسكرية الموسومة بـ«إنفاذ القانون»، وكان الهدف الإستراتيجي غير المعلن لهذه العملية التخلص من بنية دولة التيغراي من خلال تفكيك مراكز السلطة لديهم، وكبح هيمنتهم على الحياة السياسية والاقتصادية لاستعادة تقاليد الحكم المركزي القائم على الحاكم الفرد والأقاليم التابعة للمركز.

(11) Aggrey Mutambo, "Ethiopia Launches Crackdown on TPLF fighters," Nation, November 6, 2020, https://bit.ly/3p7PrvC .

(١٢) حمدي عبدالرحمن، «حرب التيغراي: ثلاث رؤى لمستقبل الصراع داخل إثيوبيا»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/phVw3fY.

(١٣) مروة ممدوح سالم، «مصالح مركبة: دلالات ومحددات التقارب الإثيوبي الإريتري»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٢٨، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://www.ecsstudies.com/12036/.

وفي هذا الشأن، استخدم آبي أحمد القوة كوسيلة لتسوية الخلاف الأيديولوجي والسياسي بينه وبين الجبهة وحاول تأطير الحرب على أنها عملية لسيادة القانون والدفاع عن الدستور، واستخدم آبي هجومًا مزعومًا على قاعدة عسكرية اتحادية في ميكيلي، عاصمة إقليم تيغراي، كذريعة لهجوم حكومته العسكري على المنطقة، في الوقت الذي تشير فيه بعض التقارير إلى أن القوات الفيدرالية حُشدت على الحدود بين تيغراي وأمهرة قبل أيام من الهجوم المزعوم، مما يشير إلى أن الحكومة المركزية كانت تستعد للحرب منذ وقت طويل.

نسَّقَ الحربَ ضدَّ تيغراي ثلاثةُ مراكزَ؛ أديس أبابا وميكيلي وإريتريا[١٤]، وشُنَّت غارات جوية، مستهدفة المطارات والقواعد العسكرية، ومراكز القيادة والسيطرة في إقليم التيغراي.

في المقابل، تتمتع الجبهة بتاريخ هائل من الإنجازات العسكرية، حيث تمكنت من الإطاحة بالدكتاتورية الماركسية الوحشية في عام ١٩٩١م، وتحمّلت وطأة الحرب مع إريتريا من عام ١٩٩٨م حتى ٢٠٠٠م، وهو ما خوَّلها خوض حرب نظامية مع جيش نظامي باستخدام مزيج من تكتيكات الحرب النظامية (استخدام الدروع والدبابات والمدفعية) وتكتيكات حرب العصابات (الكمائن والهجمات المباغتة والاغتيالات)، انتهجت جبهة التيغراي، إستراتيجية تتراوح بين الدفاع والهجوم المضاد، واعتمدت أساليب تكتيكية كالتطويق التدريجي، والاستنزاف، وسعت قيادة التيغراي إلى تحييد الجيش النظامي الموجود في الإقليم، والسيطرة على معداته، عبر توظيف القوة المالية والشبكة الأمنية التي بنتها على مدار ثلاثة عقود فضلاً عن توسيع نطاق المعارك وتشتيت جهود الحكومة الفيدرالية، وتشير التقارير الأولية إلى أن الجيش الإثيوبي لن يستطيع إلحاق الهزيمة بقوات التيغراي في منطقتهم الجبلية ذات التضاريس الوعرة، كونها موطنًا لبعض أفضل القوات المسلحة والجنرالات الأكثر خبرة في الحرب والقتال، إلى جانب ذلك، تتمتع جبهة تحرير تيغراي التي يبلغ تعدداها ٢٥٠ ألف مقاتل، بتاريخ حافل من النضال وعمليات التعبئة الشعبية، في المقابل، لا تملك القوات الفيدرالية معرفة كافية بتضاريس جغرافية المنطقة، وبالتالي يمكن للجيش الإثيوبي تنفيذ ضربات جوية، لكنه لن يحقق انتصارًا على الأرض[١٥].

يؤكد تاريخ الصراعات والحروب على مر الزمان، أن من يتخذ قرار الحرب ليس هو بالضرورة الذي يقرر نهايتها، وتبدو إثيوبيا معرضة لما هو أخطر من مجرد مواجهة عسكرية في نطاق إقليم واحد من بين عشرة أقاليم عرقية تشكل البلاد، ويبدو أن الحكومة والمعارضة وصلتا إلى نقطة التعادل، فلدى كل فريق نقاط قوة وضعف، وليس بوسع أي طرف تحقيق نصر واضح.

---

(١٤) بي بي سي عربي، الصراع في تيغراي: السلطات الإثيوبية تلاحق قادة جبهة تحرير شعب تيغراي، بي بي سي عربي، (٢٩، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://www.bbc.com/arabic/world-55120705.

(١٥) بي بي سي عربي، الصراع في تيغراي.

رابعًا: التداعيات الإقليمية المترتبة على الصراع

تشكل إثيوبيا حاليًّا رقمًا حقيقيًّا في منطقة القرن الإفريقي بحكم مركزها السياسي الإفريقي (مقر منظمة الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية)، وكونها عضوًا أساسيًّا في منظمة دول الإيجاد التي ترعى استقرار المنطقة وسلامها، إلى جانب ذلك، تساهم إثيوبيا بأكثر من ٨ آلاف جندي ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، واليوم يبدو شرطي منطقة القرن الإفريقي على بعد خطوات عن الانزلاق إلى صراع كارثي قد يقضي على مكاسب العقود الثلاثة الماضية، ويمزق النسيج الاجتماعي لدولة إفريقية يتجاوز عدد سكانها ١١٠ مليون نسمة[١٦]، ناهيك عن خلق أرض خصبة للجماعات المسلحة، ونزوح الآلاف من اللاجئين عبر الحدود، وإجبار أديس أبابا على التخلي عن دورها كمركز إقليمي، وقد تنعكس تأثيرات هذا الوضع على دول الجوار بما في ذلك إريتريا، المتورطة في الصراع.

رغم إعلان إريتريا -الجارة الشمالية لإثيوبيا- وقوفها على الحياد إزاء الصراع في الداخل الإثيوبي، إلا أن العديد من التقارير تشير إلى أن أسمرة تحتل موقعًا رئيسًا في ديناميات هذا الصراع، وذلك بحسابات أن التيغراي قومية مقسمة بين كل من إريتريا وإثيوبيا، وهو ما يجعل حسابات أسمرة تسير دائماً نحو عدم استقواء التيغراي الإثيوبيين، بما له من تأثيرات على التوازنات الداخلية الإريترية. ومن هنا نستطيع أن نفهم التحالف بين آبي أحمد وأسياس أفورقي، وهو التحالف الذي جعل أسمرة هدفاً لقصف التيغراي، ورغم قيود الاتصالات بإريتريا والتعتيم الإعلامي الصارم تشير المعلومات القصصية إلى أن الجيش الإثيوبي استخدم مطار أسمرة في طلعات جوية استهدفت التيغراي، كما وفرت الحماية للجيش الإثيوبي من قوات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي أثناء قيامها بعمليات تمشيط واسعة للتعبئة في أسمرة.

على الرغم من استفادة إريتريا من إنهاك الطرفين في حرب استنزاف طويلة الأمد فإن خياراتها الإستراتيجية لا تبدو سهلة؛ فهناك ثمة تحذيرات من قادة الجيش للرئيس أفورقي من مغبة الدخول في صراع طويل الأمد داخل تيغراي، واحتمالية أن تتحول الحرب إلى صراع أوسع لا يقف عند حد إثيوبيا وإريتريا، إنما يصير امتداده لبقية الدول في أنحاء القرن الإفريقي، على خلفية التوترات العرقية الممتدة داخل أكثر من دولة جوار، والمتصاعدة بما تغذيه الأطراف الخارجية من دعم تسليحي يتجاوز حد الخطر[١٧].

على مستوى آخر، قد تؤثر الأزمة الداخلية في إثيوبيا على توازن القوى مع إريتريا واستغلال أفورقي الخلاف لتعزيز طموحاته الإقليمية؛ خاصة وأن الشراكة الحالية بين آبي وأفورقي لا تقوم على تطبيع العلاقات بين البلدين، بقدر ما هي اتفاق متبادل المنفعة، وبغض النظر عن حجم إسهام أسمرة فيما يجري للإقليم، فإن

(16) Martin Plaut, "Meltdown: Threats Facing the Horn of Africa," *Eritrea Hub*, November 1, 2020, https://bit.ly/3eAvRTQ.

(١٧) محمد قشقوش، «تكلفة الحدود: انعكاسات الصراع في إثيوبيا على دول الجوار»، المركز المصري للفكر والدراسات، (٢١، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://www.ecsstudies.com/12403.

إثيوبيا أصبحت ساحة معركة للعديد من اللاعبين الذين لهم مصالح في تقويض الاستقرار أو توطيده كل بحسب مرئياته.

ويأتي السودان في مقدمة الدول التي يشملها التهديد الأمني والاقتصادي لتلك الحرب، وقد بدا ذلك جليًا في التدفقات الجماعية للاجئين الذين فاق عددهم ٤٠ ألف لاجئ، بحسب تقديرات الأمم المتحدة اللاجئين، يأتي ذلك في الوقت الذي يعاني فيه السودان حالة سيولة أمنية وأزمة اقتصادية متفاقمة، جراء كارثة الفيضانات، وتفشي الجراد، فضلاً عن تفشي وباء كورونا.

من ناحية أخرى، تهدد الحرب في إثيوبيا جهود الاستقرار في الصومال بصفة مباشرة، ويرى مراقبون، أن اندلاع أعمال العنف في إقليم تيغراي أجبر أديس أبابا على تقليص دعمها للحكومة الصومالية في حربها ضد حركة الشباب المجاهدين، وقد سحبت إثيوبيا بالفعل ٦٠٠ جندي من الحدود الغربية مع الصومال، وتتخوف مقديشو من انسحاب المزيد من القوات الإثيوبية وهو الأمر الذي سيمنح حركة الشباب المجاهدين فرصة لإعادة الانتشار من جديد مستفيدة من حالة الفراغ الأمني في جنوب الصومال[١٨].

أما جيبوتي التي تقع على حدود إريتريا وإثيوبيا والصومال، فإنها تمثل الشريك الاقتصادي الأكبر لإثيوبيا في المنطقة، وميناؤها هو منفذ إثيوبيا الوحيد على البحر، وهي أكثر المواقع العسكرية الإستراتيجية في إفريقيا، حيث يوجد على أراضيها ما لا يقل عن ٩ قواعد عسكرية أجنبية، ويشكل العائد الاقتصادي لإيجار القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها، أهم مصادر الدخل القومي لجيبوتي، وإذا تأثرت هذه القواعد العسكرية بالاضطرابات بأي شكل من الأشكال، فقد يتسبب ذلك في تورط قوى خارجية عسكريًّا في المنطقة[١٩].

- **بالإضافة لما سبق**، ما زالت مفاوضات سد النهضة تراوح مكانها، ومنذ بداية الأزمة استمرت مصر على نهجها القائم على الاحتفاظ بشراكات وعلاقات مرنة مع جميع الأطراف مع عدم الاصطفاف مع طرف في مواجهة الآخر، مؤكدة ضرورة تعزيز السلام والأمن الإقليمي، انطلاقًا من إيمانها بأن دخول إثيوبيا في شراك الحرب الأهلية الشاملة سيؤدي إلى ارتدادات إقليمية خطيرة على منطقة القرن الإفريقي المتشظية، كمحاولة القوى الإقليمية والدولية الاستثمار في استمرار الصراع، وإشاعة المزيد من الفوضى في المنطقة، للتأثير على توازنات القوى التقليدية، والعبث بمعادلة أمن القرن الإفريقي، الذي يمثل دائرة مهمة من دوائر الأمن الإقليمي لمصر.

وتزامنت التوترات الأمنية في إثيوبيا مع وصول مفاوضات سد النهضة إلى طريق مسدودة، فمنذ عشر سنوات انخرطت حكومات مصر وإثيوبيا والسودان في مفاوضات حول سد النهضة دون أن يظهر ضوء في

(١٨) قشقوش، تكلفة الحدود.

(١٩) قشقوش، تكلفة الحدود.

نهاية النفق ودائمًا ما كان يأتي الموقف المصري متسقا مع نهجها التاريخي في الدفاع عن حقوقها في مياه النيل مع عدم إغفال أهمية تنظيم الانتفاع بمياه النيل وفقا لمبدأ الجميع يربح "Win Win situation".

على الجانب الآخر، اتبعت القيادة الإثيوبية نهجًا منفردًا يقوم على المماطلة والتأجيل واتباع دبلوماسية تضييع الوقت مع محاولة تغيير موقف -الطرف الثالث في المفاوضات- السودان إلى موقف الوسيط الأكثر قربًا إلى إثيوبيا. وفي ظل الأحداث الجارية، لا يمكن توقع أي تغيير حقيقي في مسار المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة، يأتي هذا بصفة خاصة في ضوء النهج الإثيوبي المستمر للحلول أحادية الجانب، بعد إعلان وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي سيليشي بيكيلي، أن بلاده ستبدأ المرحلة الأولى من توليد الكهرباء من سد النهضة في يونيو ٢٠٢١م.

ومن المرجح، أن يصبح رئيس الوزراء الإثيوبي أكثر تعنتًا في المفاوضات، خاصة بعد أن أخفقت ورقة سد النهضة في تمكينه من تجاوز أزماته الداخلية، وقد يتعثر مشروع سد النهضة بعض الشيء أو يتأخر استكماله، حال استمرار الصراع، لكنه لن يتوقف بدرجة كاملة لا سيما أنه يمثل أحد أهم عناصر السياسة الإثيوبية التي ظلت أديس أبابا تتحرك بها في المحيط المحلي والإقليمي والدولي.

خامسًا: المآلات المحتملة للصراع

ربما تنجح الخطة العسكرية للجيش الإثيوبي في الاستيلاء على عاصمة إقليم التيغراي، ولكن لا يعني هذا نهاية الحرب، وعطفًا على ما سبق من معطيات وشواهد يمكن تقدير مآلات الحرب، من خلال السيناريوهات التالية:

- **سيناريو الحسم العسكري:** يشير إلى احتمال أن يسفر الاصطفاف الداخلي والإقليمي الداعم لآبي أحمد عن السيطرة على إقليم التيغراي وحسم الصراع عسكريًّا لمصلحته، ويعني ذلك أن يصبح لرئيس الوزراء آبي أحمد والجيش الفيدرالي اليد العليا عسكريًّا وسياسيًّا على الإقليم، ذلك السيناريو الذي قد ينتج عنه عودة إثيوبيا إلى حقبة ما قبل ١٩٩٠م، أي فترة الإمبراطورية الساعية لبسط نفوذ مركزي على أقاليم الدولة، لذا من المحتمل أن يلجأ آبي أحمد بعد استتباب الوضع في التيغراي إلى تعديل الدستور بشأن حق الأقاليم في تقرير مصيرها بالانفصال عن الدولة، بمعنى أدق تغيير مبدأ الفيدرالية الإثنية الذي أقره وطبقه رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق الراحل مليس زيناوي[٢٠].

ولن يحدث ذلك السيناريو إلا إذا تمكن آبي أحمد من إضعاف قوات جبهة التيغراي وتقليم أظافرها، نتيجة تراجع أدائها العسكري، وهذا الاحتمال مستبعد وغير وارد نظرًا لتوازن القوى بين جبهتي الصراع، أضف إلى ذلك تمتع خصم آبي أحمد بقدرات عسكرية كبيرة.

(٢٠) فريق المرصد المصري، «مجموعة الأزمات الدولية» تكشف سيناريو المواجهة الدموية في إثيوبيا»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٣٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://marsad.ecsstudies.com/46067/.

- **سيناريو الاستنزاف والحرب الأهلية:** وهو السيناريو الأكثر صعوبة وتعقيدًا، حيث يؤدي انسداد الأفق السياسي وغياب الحوار بين الحكومة الفيدرالية وجبهة التيغراي إلى تفجر الأوضاع تفجرًا كاملًا، مع استمرار حالة الاضطراب السياسي مما يرسخ الوضع الانقسامي الحالي بدون قدرة طرف ما على الحسم بصورة نهائية، وسيؤدي هذا إلى تغيير بعد الصراع من الحركة السريعة إلى الاستنزاف وهناك من يرى، أنه إذا استمرت القوات الإثيوبية في التقدم فإن خطوط إمدادها ومناطقها الخلفية ستصبح أكثر عرضة لهجمات حرب العصابات.

وتشير جميع الدلائل إلى أن هذا السيناريو الأرجح على المدى القصير، ويتحدد هذا السيناريو بناء على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها:

- تراخي الدور الإقليمي والدولي وعدم توافر الظروف الملائمة لوقف الحرب، بالتوازي مع موقف آبي أحمد الرافض لأي تفاوض أو وساطة خارجية لحل الصراع سواء على المستوى القاري (الاتحاد الإفريقي)، أو الدولي (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)؛ بغرض تغيير ملامح الوضع في إثيوبيا، وضمان فرض السيطرة العسكرية على التيغراي قبل التدخل الدولي في ضبط المشهد؛ بداعي أن الهدوء سيفجر سيناريو التأثير «بالدومينو» فينتج عنه سلسلة من التمرد من قبل أقاليم أخرى، علاوة على التعتيم الإعلامي الذي تفرضه الحكومة الإثيوبية، ما يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول حقيقة الوضع في الإقليم.
- زيادة حدة الاستقطاب الإثني داخل إثيوبيا، وغياب أي مشروع سياسي للتسوية، سيسفر عنه الدخول في صراع ممتد، وموجة من حرب العصابات والميليشيات، بما يرفع من حدة التصدع والصراع، على نحو يقضي بضرورة التدخل الخارجي للحد منه.
- **سيناريو وقف الحرب بقرار أممي وضغط دولي:** يستند هذا السيناريو إلى طبيعة الحرب وتعقيداتها وتداعياتها وارتداداتها على الأمن الإقليمي والدولي، والمتوقع أن ينشأ في ظل هذه السيناريو ضغط دولي وقرار أممي باتجاه وقف الحرب في إثيوبيا والعودة لطاولة الحوار، خاصة وأن إلحاق هزيمة بالنظام الإثيوبي والدفع به نحو حافة الهاوية هو سيناريو غير مقبول أمريكيًّا خاصة وأن إثيوبيا شريكٌ إستراتيجي حيوي للولايات المتحدة في مسائل الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والهجرة وحفظ السلام، لكن لا توجد مؤشرات على الأقل في الوقت الحالي لإمكانية حدوث هذا السيناريو ولا يبدو أي من الطرفين المتحاربين منفتحًا على الوساطة الخارجية مما يدفعهم إلى الالتزام بمواصلة الصراع، حتى تتبدّل الموازين على الأرض لأي من الطرفين، على نحوٍ يضطر معه الآخر للجلوس للتفاوض.

وفي الوقت ذاته، تبدو الأطراف الدولية فاعلةً خصوصًا في استمرار الحرب، سواء بالدعم أو التجاهل على الأقل، ويبدو أن ما يدور في إثيوبيا لا يقع على أجندة السياسية الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن، نظراً لانشغالها بملفات داخلية، في الوقت الذي تتقاطع فيه المصالح الدولية والإقليمية في إثيوبيا، وهذا كله من شأنه أن يضعف من فرص التوصل لتسوية سياسية في المستقبل القريب.

- **سيناريو الكارت الأخير (انفصال إقليم تيغراي):** تشير مقتضيات الواقع، إلى أنه من الصعب كسر شوكة جبهة التيغراي التي حكمت إثيوبيا على مدى ثلاثين عامًا، ورفضهم للاستسلام، ليس بوازع القوة فحسب، وإنما أيضًا لاستعادة نفوذهم، وفي حال اتساع رقعة الحرب وفشل التوصل إلى تفاهمات برعاية دولية أو إقليمية، فقد تذهب قيادة تيغراي في خطوة أبعد، وتقرر تفعيل البند ٣٨ من الدستور، والذي ينص على حق الأمم والقوميات والشعوب في تقرير المصير وإدارة كل إثنية لشؤونها الداخلية، بما في ذلك اللغة والهوية الثقافية، مع ضمان حق الجماعات الإثنية في الانفصال عن الدولة، باعتباره خياراً أخيراً يُلجأ إليه حال فشل الدولة بمعالجة التمييز السياسي والاقتصادي.

وهذا السيناريو بات أمراً غير مستبعد، وإن كان لا يمكن تحديد الوقت المنتظر لذلك، فهو السيناريو الأوفر حظاً في المستقبل ما لم تحدث مفاجآت داخلية أو إقليمية ودولية، لكن هذا السيناريو مرهون بقدرة قيادة التيغراي على إدارة الحرب وتوسيع نطاقها، بالتزامن مع تباين مواقف الإثنيات الإثيوبية الأخرى، فمنها من يحاول استغلال الأزمة من أجل تحقيق مكاسب ذاتية وتشجيع عملية تقرير المصير والانفصال، لا سيما في ظل التهميش الذي تعانيه قوميتا بني شنقول وقومية الأوروموا[٢١]، وما يعزز تحقق سيناريو الانفصال هو استحالة عودة الأوضاع لما كانت عليه قبل الحرب، ورغبة قوى وأطراف عديدة في استمرار دورة الصراع والاقتتال الداخلي في إثيوبيا.

خلاصة القول، إن المشهد الإثيوبي بصدد إعادة هيكلة عمومًا، ومن غير المرجح أن يُنَفَّذ أي سيناريو من السيناريوهات السابقة بمعزل عن مصالح الأطراف الخارجية الفاعلة في الصراع، لكن الأخطر من بين تلك التطورات هو انعكاس مسار الصراع على مستقبل إثيوبيا بوصفها دولة قومية، ورغم مشهد التصعيد الراهن، إلا أنه لا تزال هناك إمكانية لتصويب المسار الحالي، واحتواء الأزمة عبر العودة إلى طاولة الحوار.

(٢١) صلاح خليل، «الدولة على المحك: إثيوبيا وموقف الجماعات الاثنية من الصراع في تيغراي»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٢٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م.
https://www.ecsstudies.com/12457/.

أفريقيا٢٠٢٠:
موسم الانتخابات

آية خطيب عطا الله نصر - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

مقدمة

شهدت إفريقيا هذا العام انتخابات عديدة تنوعت في طبيعتها من حيث إنها رئاسية، برلمانية، محلية. وقد أجريت حتى الآن عمليات انتخابية في كل من دول الغرب والشرق الإفريقي، وتُجرى في شهر ديسمبر حوالي أربع انتخابات في كل من غانا والنيجر والكاميرون وإفريقيا الوسطى، وتكمن أهمية هذه الانتخابات في كونها تأتي في ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة في هذه الدول، وأيضا لكونها مؤشرًا لمدى إمكانية التداول السلمي للسلطة خاصة في الدول التي تحكمها نظم سياسية منذ فترات طويلة وتجاوزت عدد العهد المحدد في دساتيرها.

وقد نشبت أعمال عنف في معظم الدول الإفريقية التي أجريت فيها انتخابات هذا العام، وخاصة تلك التي تبنت فيها النظم الحاكمة سياسات تسلطية، تتسم بالإقصاء والتهميش مما أدى إلى تدهور الأوضاع بها ووصولها إلى نزاعات أو مواجهات مسلحة مثلما حدث في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار والنيجر وبوركينافاسو. وجدير بالذكر أن النظم الحاكمة قد أخذت احتياطاتها مسبقًا من خلال تعديلات دستورية تبرر لها الاستمرار في الحكم، مما أثار خلافات مع المعارضة كما حدث في غينيا، وكوت ديفوار، تنزانيا، بوركينا فاسو، تسببت في أعمال عنف واحتجاجات، وأثَّر ذلك على الاستقرار الأمني داخل هذه الدول وفي محيطها.

كما أن الانتخابات التي ستُجرى نهاية هذا العام ستؤثر على الاستقرار في بعض أقاليم القارة. فإفريقيا الوسطى والنيجر تعاني تدهورًا أمنيًّا أثَّر سلبًا على الدول المجاورة. ومن ثم فانتخابات ٢٠٢٠م تبين مدى التزام الحكومات والنخب السياسية بالضوابط والآليات الديمقراطية المتعارف عليها مع تداعيات ذلك مباشرة على الاستقرار والتنمية والاندماج الوطني. وبالتالي الإسهام في بناء وإرساء قواعد الدولة الوطنية الحديثة في مجتمعات تعثَّر فيها طويلًا مثل هذا المسار. وهذا ما سنحاول تحليله من خلال تناول الانتخابات التي تمت في دول الشرق والغرب الإفريقي وتداعيات ذلك محليًّا وإقليميًّا.

أولاً: الانتخابات في دول شرق إفريقيا

شهدت أربع دول في شرق إفريقيا انتخابات تشريعية ورئاسية، وقد كان من المقرر إجراء انتخابات محلية في إثيوبيا في أغسطس هذا العام لكنها أُجِّلَت، أما الدول التي أُجريت فيها الانتخابات فهي:

• بوروندي

رغم ما تعانيه من توترات عرقية إلا أن السلطات أجرت الانتخابات العامة في ٢٠ مايو، وترشح للرئاسة ٧ منافسين لكن المنافسة الرئيسة انحصرت بين أداثون رواسا التابع لحزب المؤتمر الوطني للحرية، وإيفاريست ندايشيمي من الحزب الحاكم «المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية» الذي يشغل منصب وزير الداخلية والأمن وقائد الجيش(١).

فاز مرشح الحزب الحاكم بمنصب الرئيس الجنرال إيفاريست ندايشيمي بحصوله على ٦٨,٧٢٪ من الأصوات، وبذلك تُنهي هذه الانتخابات حكم نكورونزيزا الذي شغل منصب الرئاسة لثلاث ولايات متتابعة، ونتج عن ذلك أزمة سياسية في البلاد أدت إلى مقتل ١٢٠٠ شخص على الأقل ونزوح ٤٠٠ ألف بوروندي في انتخابات سنة ٢٠١٥م(٢).

• مالاوي

لقد أجريت الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠١٩م، وفاز فيها الرئيس بيتر موثاريكا، لكن المحكمة العليا أصدرت قرارًا بإلغاء نتائجها وأمرت بإجراء انتخابات رئاسية جديدة في غضون ١٥٠ يومًا؛ نظرًا لوجود مخالفات ارتكبتها اللجنة المنظمة للانتخابات، حيث مُدَّت اللجان بمزيل حبري لشطب تصويتات عديدة للمرشحين المعارضين(٣). وأُعِيدَت في أواخر شهر يونيو، وكانت المنافسة بين زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي (DDP) بيتر موثاريكا الفائز في الانتخابات الأولى ولازاروس تشاكويرا زعيم حزب المؤتمر المالاوي المعارض (MCP) وبيتر كواني من حركة مباكوواكو للتنمية(٤).

وفاز زعيم المعارضة لازاروس تشاكويرا حيث حقق الأغلبية المطلوبة بحصوله على ٥٨,٥٧٪ من الأصوات، لذا اعتبر بيتر موثاريكا رئيس مالاوي السابق وشريكه في الائتلاف أن معظم النتائج لا تعكس إرادة الشعب، وأن مراقبي حزب التقدم الديمقراطي تعرضوا للضرب والإيذاء والتخويف لإثنائهم عن المشاركة في مراقبة الاقتراع(٥).

---

(١) «بوروندي تجري انتخابات محفوفة بمخاطر كورونا والعنف»، العين الإخبارية، (١٩، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2JenHoP.

(٢) «مرشح الحزب الحاكم في بوروندي يفوز بانتخابات الرئاسة»، العين الإخبارية، (٢٥، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2HHpKRD.

(٣) محمد الدابولي، « مالاوي بين إعادة الانتخابات أو تفاقم الأزمة السياسية»، مركز فاروس، (٢٢، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3metSaT.

(4) Lamick Masina, "First Early Results Announced in Malawi Presidential Election," *VOA*, June 25, 2020, https://bit.ly/378UIe0.

(٥) «مالاوي.. إعلان فوز زعيم المعارضة في انتخابات الرئاسة المعادة»، "RT Online" العربي، (٢٧، يونيو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/37bsNKC.

• **سيشل**

أجريت انتخابات رئاسية في أكتوبر، وفاز في الانتخابات مرشح المعارضة وافيل رامكالاوان بنسبة ٥٤,٩٪ من الأصوات، متفوقاً على الرئيس الحالي داني فوريه، وتعتبر تلك المرة الأولى التي يطاح فيها بالحزب الحاكم من السلطة منذ سبعينيات القرن الماضي، وحاز حزب التحالف الديمقراطي لسيشل المنتمي له وافيل رامكالاوان ٢٥ مقعدًا من بين ٣٤ مقعدًا أي الأغلبية المطلقة في البرلمان، بينما فاز حزب سيشل المتحدة الذي ينتمي له داني فوريه الذي يتولى السلطة منذ انقلاب ١٩٧٧م بتسعة مقاعد فقط. وجدير بالذكر أن زعيم المعارضة وافيل رامكالاوان هو كاهن تحول للعمل السياسي في سيشل وترشح للرئاسة ست مرات من قبل، ونلاحظ أن نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات كانت نحو٧٥٪[٦].

• **تنزانيا**

أجريت الانتخابات في تنزانيا في ٢٨ أكتوبر، وكانت المنافسة بين ١٤ مرشحًا للرئاسة من أحزاب مختلفة، وأعلن الرئيس الحالي جون ماجوفولي ترشحه لولاية ثانية ممثلاً عن الحزب الحاكم تشاما تشا مابندوزي (CCM)، والذي قد تولى الحكم في ٢٠١٥م ويتيح له الدستور تولي الرئاسة لولايتين، ولذلك كانت هذه الانتخابات معبرة عن مدى رضا الجماهير عن سياسات الحزب الحاكم والأوضاع العامة في البلاد[٧].

أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية في تنزانيا فوز الرئيس المنتهية ولايته في الانتخابات الرئاسية بحصوله على ٨٤,٣٩٪ من الأصوات، كما حصل تيندو ليسو مرشح حزب المعارضة الرئيس «حزب الديمقراطية والتقدم» على ١٣,٣٠٪ من الأصوات، وتوزعت بقية الأصوات ٢,٥٨٪ على ١٣ مرشحًا آخرين، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٥٠,٧٢ ٪، كما جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في صالح حزب الثورة الحاكم حيث حاز كلَّ مقاعد البرلمان تقريبًا ٢٦٤ [٨].

راقبت الانتخابات هيئات دولية، فأرسل الاتحاد الإفريقي بعثة خبراء انتخابيين، كما حذرت منظمة العفو الدولية من أن جون ماجوفولي اتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضة وحرية التعبير قبل الانتخابات، وطالب سفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تنزانيا القوات الأمنية بضبط النفس[٩].

---

(٦) «سيشل: فوز مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية»، قراءات إفريقية، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2VdfR1i.

(٧) حكيم نجم الدين، «انتخابات تنزانيا وعوامل فوز «ماغوفولي» بفترة رئاسية ثانية»، قراءات إفريقية، (٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧ ، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/36gLb5G.

(٨) «فوز الرئيس جون ماغوفولي في انتخابات تنزانيا»، صحيفة الشرق، (٣١، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2JrRB8P.

(٩) «انتخابات تنزانيا»، موقع الشارع السياسي، (٩، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3llDorf.

ثانيًا: الانتخابات في غرب إفريقيا

أُجريت الانتخابات في خمس دول من منطقة غرب إفريقيا، رغم أن أغلب هذه الدول تعاني توتراتٍ وأزماتٍ سياسيةً وأمنية، وهي:

- **توجو: التجديد للرئيس فور جناسينغبي**

أجريت الانتخابات الرئاسية في توجو في ٢٢ فبراير، في ظل معاناتها احتجاجاتٍ شعبيةً منذ عامين تطالب الرئيس التوجولي فور جناسينغبي بالتنحي في نهاية ولايته، وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى تعديل دستوري في مايو ٢٠١٩م، يُقصر عدد الولايات الرئاسية على ولايتين فقط، تكون مدة كل ولاية خمس سنوات، لكنه لم يطبق بأثر رجعي فأعطيت فرصة للرئيس فور جناسينغبي للترشح في الانتخابات[١٠]، إذ ترشح للرئاسة ونافسه ستة مرشحين من المعارضة، لكن كانت نتيجة الانتخابات في صالح الرئيس فور جناسينغبي حيث فاز بأغلبية الأصوات بنسبة ٧٢٪ في الجولة الأولى[١١].

- **غينيا: استمرار ألفا كوندي في السلطة**

أجريت انتخابات تشريعية في ٢٢ مارس، وقد اقترنت هذه الانتخابات باستفتاء دستوري نددت به المعارضة وقاطعت التصويت عليه حيث اعتبرته بمثابة انقلاب دستوري يُمكن ألفا كوندي من البقاء في السلطة لأنه يمدد فترة الولاية إلى ست سنوات، مما يمكنه من حكم البلاد لمدة ١٢ عامًا أخرى، وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في غينيا فوز تجمع الشعب الغيني الحاكم بـ٧٩ مقعدًا من أصل ١١٤ مقعدًا في الجمعية الوطنية، وكانت نسبة الموافقة على الاستفتاء الدستوري ٩١,٥٩٪ من الأصوات[١٢].

جاءت الانتخابات الرئاسية في غينيا وسط تأزم سياسي بسبب محاولات الرئيس ألفا كوندي الاستمرار في السلطة، خاصة بعد إجرائه التعديلات الدستورية التي ضمنت بقاءه، فزادت الأوضاع توترًا بين النظام والمعارضة التي انقسمت مواقفها بين مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتصدي له. وأخرى قررت منافسته في الانتخابات[١٣]. وقد ترشح للرئاسة ١٢ منافسًا على الرئاسة من بينهم امرأتان، وانعقدت الانتخابات بموجب جولتين[١٤].

---

(١٠) أحمد نزيه، «انتخابات توجو بقبضتها الحديدية.. «أسرة جناسينجبي» تواصل احتكار حكم البلاد»، أخبار اليوم، (٢٥، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م،

https://bit.ly/3q2xwXN.

(11) Alix Boucher, "Examining Togo's Implausible Election Results," Africa Centre For Strategic Studies, March 2, 2020, https://bit.ly/3q0eVLT.

(12) Garda World, "Guinea: Incumbent Party Wins March 22 legislative Elections," April 3, 2020 https://bit.ly/3m0ZbWu.

(١٣) محمد الجزار، «الأزمة السياسية في غينيا ٢٠٢٠م تداعيات الانقلاب الدستوري وحلم الخلود في السلطة»، قراءات إفريقية، (١٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م،

https://bit.ly/2V1h7nZ.

(١٤) الجزار، الأزمة السياسية في غينيا.

أفرزت صناديق الاقتراع في غينيا مأمورية ثالثة للرئيس الحالي للبلاد، ألفا كوندي، بنسبة ٥٩٪ من أصوات الناخبين، وقد جاءت هذه النتيجة بعد يومين من إعلان منافسه، سيلو دالين جالو، فوزه بالرئاسة الذي حصل على نسبة ٣٣,٥ ٪ من الأصوات(١٥).

• بنين: انتخابات محلية وحضور نسبي للمعارضة

شهدت بنين انتخابات محلية في مايو ٢٠٢٠م في ظل توترات سياسية بعد عام من الانتخابات التشريعية المتنازع عليها في أبريل ٢٠١٩م، وتنافس في الانتخابات ١٨ ألفًا و١٥٠ مرشحًا من ٥ أحزاب، وجاءت نسبة المشاركة فيها متدنية في العاصمتين السياسيتين بورتو نوفو والاقتصادية كوتونو(١٦). وتشير نتائج الانتخابات المحلية إلى أن الحزب المعارض الوحيد الذي شارك في الانتخابات حصل على الأغلبية المطلقة لأعضائه في سبع بلديات(١٧).

• كوت ديفوار: فوز الحسن واترا والمعارضة تقاطع

تثير هذه الانتخابات إشكالية ما إذا كان من حق الرئيس حسن واتارا الترشح لولاية ثالثة أم لا، فالمعارضة ترى أن الدستور يقيد الرئاسة بفترتين ويقول حسن واتارا إن دستور ٢٠١٦م الجديد يسمح له بالترشح من جديد لعهدة ثالثة، ولقد ترشح للرئاسة أربعة مرشحين من بينهم حسن واتارا وهنري كونان بيديه الرئيس الأسبق وزعيم أكبر حزب معارض، وباسكال أفي نغيسان رئيس الوزراء في عهد لوران غباغبو، والمستقل كواديو كونان بيرتان، وجدير بالذكر أن الناخبين يبلغ عددهم ٧,٥ ملايين من أصل ٢٥ مليون نسمة(١٨).

قد أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية فوز حسن واتارا بولاية ثالثة، حيث حصل على ٩٤,٢٧٪ من الأصوات في الانتخابات التي قاطعتها المعارضة، والمرشح الوحيد الذي نافس واتارا كان كواديو كونان بيرتان المنشق عن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (PDCI)، إذ قد ترشح مستقلاً وحصل على ١,٩٩٪ من الأصوات، وكان كل من هنري كونان بيديه من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (PDCI) وباسكال أفي نغيسان من الجبهة الشعبية الإيفوارية (FPI) دعوا أنصارهم إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات وذلك احتجاجًا على ترشح حسن واتارا لفترة رئاسية ثالثة، لكنهما حصل كل منهما على ١,٦٦٪ و ٠,٩٩٪ على التوالي(١٩).

---

(١٥) «غينيا: لجنة الانتخابات تعلن فوز كوندي وسيلو دالين يقرر الطعن»، صحيفة الأخبار، (٢٤، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2VmaKvz.

(١٦) «بنين.. انتخابات محلية بمشاركة متدنية في ظل كورونا»، موقع الأناضول، (١٧، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2VftpJH.

(17) Ella Jeannine Abatan and Michaël Matongbada, "Benin's Local Elections Further Reduce the Political Space," Institute For Security Studies, May 27, 2020, https://bit.ly/2VbrCFg.

(١٨) «عنف يشوب الانتخابات في ساحل العاج والمعارضة تعتبر الاقتراع فاشلا»، موقع الجزيرة الآن، (١، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3o39QR8.

(19) Florence Richard, "Côte d'Ivoire: Alassane Ouattara Re-elected for a 3rd Term with 94.27%," *The Africa Report*, November 3, 2020, https://bit.ly/3mvsPUh.

• **بوركينا فاسو: فوز الرئيس روش كابوري**

تواجه بوركينا فاسو تصاعد الاضطرابات وعدم توافر الأمن بسبب انتشار الهجمات الإرهابية من الجماعات المتشددة التي قتلت الآلاف من المواطنين وتسببت في نزوح نحو مليون مواطن، رغم ذلك أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية مؤخراً، وتنافس في الانتخابات الرئاسية ١٣ مرشحًا من بينهم روك كابوري مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي وهو الرئيس المنتهية ولايته، وزيفيرين ديابري رئيس حزب الاتحاد من أجل التقدم والتغيير المعارض وإيدي كومبواغو رئيس حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، وقد وقعت المعارضة اتفاقًا لتقديم الدعم لأي مرشح معارض ينافس روش كابوري، كما وُقِّع اتفاق لضمان سلمية الانتخابات[٢٠].

أوضحت النتائج فوز الرئيس الحالي روك كابوري بولاية رئاسية ثانية لخمس سنوات، حيث حصل على ٥٨,١٤٪ على مستوى ١٩٦ بلدية، من أصل ٣٦٨، وحصل أقرب منافسيه إيدى كومبواغو، مرشح حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، الذي حكم البلاد ٢٧ عامًا، وأطيح به عام ٢٠١٤م - على ١٣,٦٢٪، ووزير المالية السابق، زيفيرين ديابرى على ١٤,٢٥٪، والذي كان قد حل في المركز الثاني في الانتخابات الماضية عام ٢٠١٥م[٢١].

نشرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بعثة مراقبة انتخابية مكونة من٨٠ عضوًا، بمهمة متابعة سير الانتخابات الرئاسية وتتمثل مهمتهم في تغطية جميع مراحل الانتخابات[٢٢].

ثالثًا: انتخابات شهر ديسمبر

تشهد إفريقيا في شهر ديسمبر الحالي انتخابات أخرى رئاسية في كل من غانا والنيجر وإفريقيا الوسطى وإقليمية في الكاميرون.

• **غانا:** تأتي انتخابات غانا في السابع من ديسمبر الحالي، وتُعقد هذه الانتخابات في أجواء منافسة واسعة بين الحكم والمعارضة، وفي ظل وباء كوفيد-١٩ الذي تسبب في إلغاء بعض التجمعات الانتخابية، وكذلك وسط مناخ مليء بالتوترات خاصة بعد انقلاب مالي الأخير وتوتر الأوضاع في نيجيريا، ويتنافس

(٢٠) «بوركينا فاسو تجري انتخابات عامة في ظل تصاعد الاضطرابات»، صحيفة الشروق، (١٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3fLeQH1.

(٢١) رويترز، «نتائج انتخابات الرئاسة في بوركينا فاسو ترجح فوز الرئيس الحالي كابوري بـ٥٧,٨٪»، اليوم السابع، (٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2Vg5idI.

(٢٢) «١٣ مترشحا يتنافسون على الرئاسة في بوركينا فاسو و«إكواس» تنشر ٨٠ مراقبا»، قراءات إفريقية، (٢٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3o96E6H.

في الانتخابات طرفان رئيسان هما الرئيس الحالي نانا أكوفو أدو زعيم الحزب الوطني الجديد (NPP)، والطرف الآخر هو جون دراماني ماهاما زعيم حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي (NDC) الذي كان رئيسًا سابقًا لغانا في الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م، وهذه هي المرة الثالثة التي يتواجه فيها الطرفان. وقد فاز في هذه الانتخابات الرئيس الحالي بحصوله على ٥١,٥٩٪ من الأصوات، مقابل حصول منافسه ٤٧,٣٦٪. مما آثار رفض المرشح الخاسر للنتائج والتشكيك فيها[٢٣]. وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين المرشحين من حيث عدد الصوات ضئيل نسبيًّا. كما أن لجان المراقبة لسير العملية الانتخابية والتي أعلنت شرعية النتائج لم تتمكن إلا من مراقبة عدد محدود من مكاتب الاقتراع. هذا إلى جانب أن نتائج الانتخابات التشريعية والتي فاز فيها الحزب الحاكم بفارق مقعد واحد أثارت جدلًا وتشكيكًا. كما رافق الانتخاباتِ بعضُ أحداث عنف وصفت بالمعزولة، مقارنة بما حدث في بعض دول غرب إفريقيا وخاصة ساحل العاج[٢٤].

- **الكاميرون: أول انتخابات إقليمية**

تم أول انتخابات إقليمية في السادس من ديسمبر في عشر مناطق بما في ذلك مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي المضطربة، وفاز الحزب الحاكم «الحزب الشيوعي الديمقراطي» حزب الرئيس بول بيا بأغلبية المقاعد في تسع من المناطق العشر، في حين سيطر الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم المعارض على منطقة واحدة[٢٥].

- **النيجر: أول انتقال سلمي للسلطة**

تتمثل أهمية هذه الانتخابات في كونها وسيلة لأول انتقال سلمي للسلطة في النيجر في وسط توتر أمني تشهده البلاد. وقد تنافس ثلاثون مرشحاً بها، وبعدما أعلن الرئيس الحالي محمدو إسوفو عدم ترشحه بعد إنهائه ولايتين، رشح حزب النيجر من أجل الديمقراطية والاشتراكية الحاكم وزيرَ الداخلية محمد بازوم لتمثيله في الانتخابات الرئاسية. ويعد محمد بازوم هو الأقرب للفوز بالرئاسة؛ نظراً للفوز الساحق

---

(٢٣) عمرو هاشم ربيع، «الانتخابات الرئاسية المقبلة في غانا: الأطراف المتنافسة والنتائج المتوقعة»، مركز الإمارات للسياسات، (٢٩، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://bit.ly/33vFnmS.

انظر أيضًا موقع "France 24" الإخباري، (١١، ديسمبر، ٢٠٢٠م)،
"Présidentielle au Ghana: le Candidat de L'opposition John Mahama Conteste à son Tour les Résultats,"
الاسترجاع في: ١٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://www.france24.com/fr/afrique/20201210-pr%C3%A9sidentielle-au-ghana-le-candidat-de-l-opposition-john-maha-ma-conteste-%C3%A0-son-tour-les-r%C3%A9sultats.

(24) "Election Présidentielle au Ghana: L'opposant John Mahama Conteste la Victoire de Nana Akufo-Addo," *Lemonde FR*, December 11, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/12/11/election-presidentielle-au-ghana-l-opposant-john-mahama-conteste-la-victoire-de-nana-akufo-addo_6063007_3212.html.

(٢٥) «الكاميرون تجري أول انتخابات إقليمية لها في ٦ ديسمبر»، العربي نيوز، (٨، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://bit.ly/2I020sc.

للحزب في الانتخابات المحلية، وكذلك تسليط محمد بازوم الضوء على القضايا المهمة كالأمن والتعليم خاصة للفتيات[٢٦].

• **جمهورية إفريقيا الوسطى: انتخابات مهددة بالعنف المسلح**

تشهد إفريقيا الوسطى صراعاً بين الفصائل والمجتمعات منذ ٢٠١٣م، مما أسهم في تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية بها. وفي ظل تلك الأوضاع المتردية مع تواصل القتال بين المتمردين والقوات الحكومية أقيمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ ديسمبر، وشهدت تنافساً بين الرئيس المنتهية ولايته فاوستن آرشينج توادیرا وستة عشر مرشحاً[٢٧]. وعلى الرغم من قيام الحكومة باتفاق سلام مع ١٤ جماعة مسلحة، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءاً قبل الانتخابات، فقد شكّل المتمردون تحالفاً يدعمه الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه، وسعى المتمردون المسيطرون على ثلثي البلاد إلى الوصول إلى العاصمة بانغي لمنع العملية الانتخابية لكن الضغط الدولي منع ذلك[٢٨]. وتأثرت عملية الاقتراع بأعمال العنف المسلح بين الحكومة والمتمردين؛ حيث أغلق حوالي ١٤٪ من مراكز الاقتراع، ويدعم المجتمع الدولي الحكومة بقيادة الرئيس المنتهية ولايته، لرغبتهم في وجود حكومة مستقرة، وبعد مقتل أفراد من بعثة الأمم المتحدة، تدخلت بعض الدول بدعم الحكومة عسكريا كروسيا ورواندا[٢٩].

رابعًا: تداعيات الانتخابات على تداول السلطة

تعتبر الانتخابات أهم وسيلة للتداول السلمي للسلطة والتغيير السياسي للنخبة الحاكمة، ومن ثم فالانتخابات الإفريقية هذا العام مهمة لتحديد مدى التزام دول القارة بالتداول السلمي للسلطة، وما إذا كان التداول السلمي مصاحبًا لتغير الأنظمة الحاكمة، ويتضح من خلال تحليل الانتخابات في تسع دول في كل من الغرب والشرق الإفريقي أن الانتخابات أدت إلى التغيير السياسي السلمي في بعضها وأيضًا إلى استمرار النظم الحاكمة لولايات ثانية وثالثة ورابعة.

ونلاحظ أن دول شرق إفريقيا أنهت الانتخابات بها حكم أنظمة مسيطرة على السلطة لولايات عديدة متتالية، مثل مالاوي التي نجحت فيها المعارضة في الوصول إلى السلطة والإطاحة بالحزب الحاكم منذ

(٢٦) «انتخابات النيجر اليوم: أول انتقال سلمي للسلطة»، العربي الجديد، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3n3a1el.

(٢٧) هند مغربي، «قلق دولي حول الانتخابات الرئاسية في إفريقيا الوسطى» اليوم السابع (٢١، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2JyLGz7.

(٢٨) «انتخابات رئاسية وتشريعية تحت تهديد المتمردين في إفريقيا الوسطى»، أ. ف. ب عربي، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3rHz768.

(٢٩) «إفريقيا الوسطى: مقتل ثلاثة من جنود حفظ السلام الأمميين قبيل الانتخابات المرتقبة، فرانس ٢٤، (٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://bit.ly/3mVdHPe.

السبعينيات، وكذلك سيشل، وهناك دول تغير بها شخص الرئيس فقط وانتُخِبَ رئيس ينتمي للحزب الحاكم نفسه منذ ولايات عديدة، مثل بوروندي التي فاز فيها مرشح الحزب الحاكم، ودول أخرى أُنْتُخِب فيها الرئيس لولاية ثانية كتنزانيا، لكنها شهدت أعمال عنف، حيث رفضت المعارضة النتائج، وقالت إنها مزورة وطالبت من الشعب الاحتجاج على النتيجة، فحدثت اشتباكات بين الشرطة والمحتجين[٣٠].

أمَّا دول شرق إفريقيا، فقد شهدت تكريس لولاية رابعة للرئيس فور جيناسينغبي في توجو، ورغم ذلك لم تشهد الانتخابات أعمال عنف عقبها، ولولاية ثالثة لكل من رئيس كوت ديفوار حسن واتارا ورئيس غينيا ألفا كوندي، ونلاحظ أن الثلاثة قد عدَّلوا الدستور بما يكرِّس استمرارهم في الحكم لولايات جديدة. وشهدت الانتخابات في غينيا وكوت ديفوار أعمال عنف وقتل بسبب اعتراض المعارضة على النتائج والتعديلات الدستورية، أما بوركينافاسو فقد أُعيد انتخاب الرئيس الحالي لولاية ثانية.

وستكون الانتخابات التي أجريت في نهاية سنة ٢٠٢٠م في كل من غانا والنيجر وإفريقيا الوسطى محددة لمسار الديمقراطية وتعزيزها في هذه البلدان. وللاتجاه نحو الاستقرار السياسي والأمني خاصة في إفريقيا الوسطى والنيجر اللتين تشهدان أزمات أمنية في السنوات الأخيرة، وفي حاجة إلى تداول سلمي للسلطة بقيادة تكون قادرة على احتواء الأوضاع والتغلب على الجماعات المتشددة.

خاتمة

لقد استطاعت تسع دول إفريقية القيام بالعملية الانتخابية في ظل جائحة كوفيد ١٩- مع حدوث توترات أمنية وسياسية خاصة في دول غرب إفريقيا، وقد نجحت بوروندي في إجراء الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى استمرار الحزب الحاكم في السلطة مع تغيير شخص الرئيس، بينما استطاعت المعارضة في مالاوي وسيشل الوصول إلى السلطة، أما تنزانيا فقد منحت الانتخابات الرئيس المنتهية ولايته عهدة ثانية مع نسبة مشاركة ضعيفة. وفي الكثير من هذه الدول التي تسعى فيها الأنظمة الحاكمة للتشبث بالسلطة مهما كانت تكلفة ذلك، ظلت نسب المشاركة والنتائج المعلنة محل تنازع وتشكيك؛ مما يجعل من العملية الديمقراطية في الكثير من التجارب الإفريقية تمر بمخاض متعسر، ولا تتسم بالشفافية والمصداقية للديمقراطيات الفتيّة في العالم الثالث. وهذا بدوره مسار ينتهي بأنظمة حاكمة لا يوجد حولها إجماع وطني، أمر قد يؤدي إلى التشكيك في شرعيتها ويفسح المجال لكل أشكال الانشقاق والتمرّد وبروز أشكال مختلفة من الصراعات، خاصة في مجتمعات كثيرًا ما تكون الانقسامات على أساس إثني.

(٣٠) «المعارضة تدعو إلى التظاهر وتطالب بانتخابات جديدة في تنزانيا»، فرانس ٢٤، (٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2HOkLi6.

الشكل ١: آية خطيب، عرض ملخص لنتائج الانتخابات التي تمت في أفريقيا سنة ٢٠٢٠. المصدر: المؤلف، ٢٠٢٠ .

الانتخابات الرئاسية في غينيا كوناكري

الدكتور كمارا عباس - أستاذ غيني بجامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم.

تمهيد

يتناول هذا المقال الانتخابات الرئاسية في غينيا التي كانت في شهر أكتوبر ٢٠٢٠م، مستعرضًا مساراتها وتداعياتها السياسية الداخلية ومحاولة فهمها. كما يحاول المقال الإجابة عن التساؤلات حول العوامل التي ساهمت في فوز الرئيس ألفا كوندي، وهل كانت الانتخابات مطابقة للمعايير الدولية؟ ويختتم المقال بالتوصيات التي تسهم في تعزيز الديمقراطية في غينيا.

الانتخابات الرئاسية .. حقائق وأرقام

أعلنت المحكمة الدستورية النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية في يوم السبت ٧ نوفمبر ٢٠٢٠م، التي فاز فيها البروفيسور ألفا كوندي، مرشح حزب التجمع الشعبي الغيني (RPG) بـ٢,٤٣٨٨١٥ صوتاً وبنسبة ٥٩. ٥٠٪، مقابل١,٣٧٢٩٢٠ صوتاً وبنسبة ٣٣,٤٩ ٪ لمرشح حزب القوى الديمقراطية الغينية (UFDG) من جملة الأصوات البالغ عددها أربعة ملايين ونيف[١]. كانت اللجنة القومية المستقلة للانتخابات (CENI)، قد أعلنت النتيجة الأولية للانتخابات الرئاسية في ٢٤ أكتوبر٢٠٢٠م، التي فاز فيها البروفيسور ألفا كوندي بـ٢,٤٣٨٨١٥ صوتا بنسبة ٥٩,٥٠٪ مقابل ١,٣٧٢٩٢٠ صوتاً بنسبة ٣٣,٤٩٪ لزعيم المعارضة السيد سيلو دلن جالو، من جملة الأصوات البالغ عددها أربعة ملايين ونيف، فيما بلغت نسبة المشاركة ٧٨,٨٨٪[٢]. وفقا للجنة القومية المستقلة للانتخابات، فقد شارك في هذه الانتخابات الرئاسية ١٢ مرشحاً بينهم امرأتان، يمثلون أحزاباً سياسياً مختلفة. كان عدد المسجلين في السجل الانتخابي خمسة ملايين وأربعمائة وعشرة آلاف وتسعة وثمانين شخصاً، فيما بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت أربعة ملايين ومائتين وسبعة وستين ألفًا وخمسمائة وأربعة وتسعين (٤,٢٦٧٥٩٤). وبلغت عدد البيانات

(1) Liberation, "En Guinee, Alpha Conde Proclame President Pour Un Troisieme Mandat Conteste," *Liberation*, November 7, 2020, https://www.liberation.fr/planete/2020/11/07/en-guinee-alpha-conde-proclame-president-pour-un-troisieme-mandat-conteste_1804937.

(2) Diawo Barry, "Présidentielle en Guinée: Alpha Condé Déclaré Vainqueur dès le Premier Tour," *Jeune Afrique*, October 24, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1062657/politique/presidentielle-en-guinee-alpha-conde-declare-vainqueur-des-le-premier-tour.

الانتخابية (BV) ١,٥١٣١ والمعتمدة ١,٤٥٤٧ بنسبة ٩٦,١٤٪[٣]، وكان عدد مراكز الانتخابات أربعة عشر ألفا وتسعمائة وثمانية وثلاثين مركزاً، توزعت ما بين داخل غينيا وخارجها، ففي الدول الإفريقية بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت ٣٤٤,٧٢ شخصًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت ٦٠٩٦ شخصاً، وفي آسيا بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت ١١٥٧ شخصا[٤].

تداعيات الانتخابات الرئاسية داخليّاً وخارجيّاً

بعد إعلان نتائج الانتخابات ونظراً لتعارض المواقف بين المعارضة والسلطة تبنى الرئيس المنتخب سياسة اليد الممدودة لجميع الغينيين وبخاصة المعارضة وأصحاب الكفاءات، بغض النظر عن انتمائهم الإثني والسياسي، ودعا إلى نبذ الخلافات والانضمام إلى بناء غينيا موحدة ومزدهرة[٥].

استجاب لدعوة الرئيس ألفا كوندي عدد من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، من بينهم، الدكتور عثمان كبا رئيس حزب الديموقراطيون للأمل (PADES)، والسيد عثمان دوري رئيس حزب الحركة الوطنية للتنمية (MND)، والسيد عبدالله كوروما رئيس التجمع للنهضة والتنمية (RRD)، والسيد لاي سليمان جالو رئيس حزب الحرية والتقدم[٦].

أما السيد سيلو دلن جالو مرشح حزب الاتحاد القوى الديمقراطية الغينية (UFDG)، فقد رفض قبول النتيجة النهائية، كما رفض دعوة الرئيس ألفا كوندي للحوار والمصالحة[٧]. كان السيد سيلو دلن جالو وثلاثة من الأحزاب المشاركة في الانتخابات من أصل تسعة، قد تقدموا بطعون لدى المحكمة الدستورية، ضد النتيجة الأولية، التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأعلن فوزه في الانتخابات الرئاسية، وذلك مباشرة بعد الانتهاء من التصويت ودون انتظار فرز الأصوات، ودعا أنصاره لحماية فوزه، وانطلق أنصاره يحتفلون بانتصاره، وبعد تصريحاته حُوصر في منزله، وقُطع الإنترنت والاتصالات الهاتفية[٨]. وبحسب المصادر الحكومية، فقد قتل في هذه الاحتجاجات نحو ٢١ شخصاً، منهم ٤ من أفراد الشرطة، بينما تقول

(3) Liberation, "En Guinée, Alpha Condé Proclamé Président Pour un Troisième Mandat Contesté."

(4) "Présidentielle 2020 : La CENI Publie Les Résultats Provisoires Globaux," *Ceni Official*, October 24, 2020, http://ceni.org.gn/index.php/2020/10/24/presidentielle-2020-la-ceni-publie-les-resultats-provisoires-globaux.

(5) Diallo Boubacar, "Alpha Condé: 'Je Tends la Main à L'opposition…,'" Africaguinee.com *Africa Guinée*, Novembre 13, 2020, https://www.africaguinee.com/articles/2020/11/13/alpha-conde-je-tends-la-main-l-opposition.

(6) Amadou Samba Barry, "Guinée: Après sa victoire, Alpha Condé Tend la Main à Ses Opposants, " *Seneweb*, November 8, 2020, https://www.seneweb.com/news/Afrique/guinee-apres-sa-victoire-alpha-conde-ten_n_332974.html.

(7) "Présidentielle en Guinée: Cellou Diallo refuse de reconnaître les résultats officiels des élections," *La Tribune Afrique*, October 24, 2020, https://afrique.latribune.fr/politique/2020-10-24/presidentielle-en-guinee-cellou-diallo-refuse-de-reconnaitre-les-resultats-officiels-des-elections-860611.html.

(8) Christophe Châtelot, "Guinée: l'opposant Cellou Dalen Diallo S'autoproclame Vainqueur de la Présidentielle," *Le Monde Afrique*, October 20, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/10/20/presidentielle-en-guinee-l-opposant-cellou-dalein-diallo-s-autoproclame-vainqueur_6056666_3212.html.

المعارضة إن عدد القتلى بلغ ٤٨ شخصاً. بموجبه اعتُقل أكثر من ٣٥٠ شخصاً من بينهم خمسة من قيادات المعارضة، بتهمة حيازة السلاح والتحريض على العنف والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة[٩].

خارجياً يمكن القول أنه اعتُرف بنتائج الانتخابات التي أعلنتها السلطة؛ فقد تلقى الرئيس ألفا كوندي رسائل تهنئة من عدة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والعربية والآسيوية، والأوروبية وبخاصة فرنسا وألمانيا[١٠]، وعدد من رؤساء وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. أما الأمين العام للأمم المتحدة، فقد دعا إلى حلول سلمية للأزمة عبر الحوار، ودعا الرئيس المنتخب وزعيم العارضة إلى تجنب الأزمة، كما طالب قادة الرأي والإعلام والصحافة، تجنب الخطابات التحريضية، التي تؤجج التوترات الإثنية والقبلية[١١].

أدى الرئيس المنتخب البروفيسور ألفا كوندي اليمين الدستورية في يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر من عام ٢٠٢٠م، أمام المحكمة الدستورية إيذاناً ببداية فترة الجمهورية الرابعة. وقد كونت لجنة عليا لترتيب وتنظيم حفل التنصيب، برئاسة الدكتور محمد جاني وزير الدولة وزير رئاسة الجمهورية ووزير الدفاع الوطني، وقد وافق ١٤ رئيس دولة وحكومات على المشاركة في حفل التنصيب. في المقابل، فقد أعلن السيد سيلو دلن جالو مرشح حزب الاتحاد القوى الديمقراطية الغينية (UFDG) والجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية والدستور (FNDC) والتحالف الوطني للتناوب الديمقراطية (ANAD) - تنظيم مظاهرات، خلال يومي ١٤ و١٥ من شهر ديسمبر الجاري متزامنًا مع حفل التنصيب، تأكيداً لرفضهم لنتائج الانتخابات الرئاسية التي أعلنتها المحكمة الدستورية[١٢].

عوامل فوز ألفا كوندي في الانتخابات الرئاسية

عدة عوامل أسهمت في فوز الرئيس ألفا كوندي في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠م، وهي عوامل تعود إلى حنكة سياسية في نسج التحالفات المحلية والوطنية؛ لكنها أيضاً عوامل تعود إلى حصيلة حكم الرئيس ألفا كوندي في مجال التنمية، ونجملها فيما يلي:

(9) France24, "En Guinée, le Bilan des Violences Post-Electorales S'alourdit et la Médiation Piétine," *France 24*, October 27, 2020, https://www.france24.com/fr/afrique/20201027-en-guin%C3%A9e-le-bilan-des-violences-post-%C3%A9lectorales-s-alourdit-et-la-m%C3%A9diation-pi%C3%A9tine.

(10) Jan Kelly Kouassi, "Guinée Emmanuel Macron Félicite Alpha Condé Pour Son 3e mandats," *Afrique Sur 7*, November 30, 2020, https://www.afrique-sur7.fr/444632-guinee-emmanuel-macron-alpha-conde.

(11) "Investiture d'Alpha Condé: Quels Sont Les Chefs D'etats Annonces?" *Africa Guinee*, December 9, 2020, http://www.africaguinee.com/articles/2020/12/09/investiture-d-alpha-conde-quels-sont-les-chefs-d-etats-annonces-exclusif.

(12) Mohamed Barry, "Manifestations pour empêcher l'investiture d'Alpha Condé: Des Acteurs Politiques Appellent l'UFDG et l'ANAD à revoir leur stratégie," *Kalenews*, December 10, 2020, https://kalenews.org/manifestations-pour-empecher-linvestiture-dalpha-conde-des-acteurs-politiques-appellent-lufdg-et-lanad-a-revoir-leur-strategie.

- **نجح في اختيار إستراتيجية مكَّنته من اكتساح منطقة غينيا السفلى،** حيث استطاع عقد الروابط والتحالفات السياسية مع معظم القيادات والشخصيات من أبناء هذه المنطقة، من بينهم رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم كاسوري فوفنا، تحت **شعار «معا للرفاهية المشتركة»**[١٣]. كذلك ينحدر أصل والدة الرئيس ألفا كوندي من هذه المنطقة -فسكانها يعدون أخواله- الأمر الذي جعله يحظى بتعاطفٍ من أبناء هذه المنطقة، وهو دائماً يتحدث إليهم بلغتهم (صوصو)، ويشاركهم في الاحتفالات الاجتماعية وغيرها. ووفقاً للنتائج الأولية للجنة القومية للانتخابات المستقلة، فقد نال الرئيس ألفا كوندي أعلى أصوات، فمثلاً في ٤ بلديات ماتوتو وماتم وكالوم وبوفا من أصل ٣٨ بلدية، إذ حصل الرئيس ألفا كوندي على ١٠٤٤٥٠ صوتاً في بلدية ماتوتو التي تعد أكبر بلدية على مستوى الدولة، وفي بلدية ماتم ٢٦٥٨١ صوتاً بنسبة ٥١,٣٩٪، بينما حصل السيد سيلو دلن جالو ١٨,٨٠٠ صوتاً بنسبة ٣٧,٧٧٪، وفي بلدية كالوم، نال الرئيس ألفا كوندي ١٢٤١٢ صوتاً بنسبة ٥١,٨٧٪، بينما نال السيد سيلو دلن جالو ٨٦٥٦ صوتاً بنسبة ٣٦,١٧٪، وفي مدينة بوفا التي تقع في منطقة بوكي، حصل ألفا كوندي على ٢٣٩٨٣ صوتاً بنسبة ٥٦,٦٩٪، بينما حصل السيد سيلو دلن جالو على ١٢٧٥٤ صوتاً بنسبة ٢٩,٤٣ ٪[١٤].
- **اكتساح منطقة غينيا العليا والغابات**

اتضح من خلال النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية أن أغلبية سكان غينيا العليا والغابات صوتوا لصالح الرئيس ألفا كوندي[١٥]، كما صوت أغلبية سكان غينيا الغابات لصالح الرئيس ألفا كوندي[١٦]. فيما صوت أغلبية سكان غينيا الساحلية لابي ومامو لصالح السيد سيلو دالن جالو[١٧].

- **سياسة النفس الطويل تجاه المعارضة السياسية،** من خلال القراءة المتأنية للمشهد الغيني خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م، يمكن القول أن حكومة رئيس ألفا كوندي استخدمت سياسة النفس الطويل تجاه المعارضة، حيث رفض الرئيس ألفا كوندي تطبيق «قانون ضد إتلاف الممتلكات»، علماً بأن هذا القانون قد طبق عليه، عندما كان معارضاً لنظام الجنرال لانسنا كونتي[١٨].

(13) Mosaiqueguinee.com, "Présidentielle du 18 octobre: Kassory Fofana Désigné Directeur de Campagne du Candidat Alpha Condé," *Mosaique Guinee*, September 4, 2020, https://mosaiqueguinee.com/presidentielle-du-18-octobre-kassory-fofana-designe-directeur-de-campagne-du-candidat-alpha-conde/.

(14) Serge Djimhodoum, "Guinée: La CENI a Annoncé les Résultats Provisoires du Scrutin," *Tchadinfos*, October 21, 2020, https://tchadinfos.com/afrique/guinee-la-ceni-a-annonce-les-resultats-provisoire-du-scrutin/.

(15) Tokpanan Doré, "Présidentielle 2020: Voici les résultats Provisoires de la Région de Kankan (CENI)," October 23, 2020, https://www.guineenews.org/presidentielle-2020-voici-les-resultats-provisoires-de-la-region-de-kankan-ceni/.

(16) Kalenews, "Présidentielle 2020: Boké, Siguiri, N'Zérékoré, Kérouané et Fria, Alpha Condé arrive en tête (Résultats provisoires)," October 21, 2020, https://kalenews.org/presidentielle-2020-boke-siguiri-nzerekore-kerouane-et-fria-alpha-conde-arrive-en-tete-resultats-provisoires/.

(17) Africaguinee.com, "Élection Présidentielle: Voici Les Résultats Provisoires De Quelques Ville…," *Africa Guinee*, October 21, 2020, https://www.africaguinee.com/articles/2020/10/21/election-presidentielle-voici-les-resultats-provisoires-de-quelques-villes.

(١٨) «قانون ضد الإتلاف»: يقصد به تحميل أي شخص يتسبب في إتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة أثناء المظاهرات دفع قيمتها.

- **تحقيق التنمية الاقتصادية والخدمية**
- **في مجال التنمية الاقتصادية،** وفقاً لتقرير أداء حكومة غينيا، فقد حقق نظام ألفا كوندي تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية والخدمية خلال المدة ٢٠١٧ -٢٠٢١م. كما تمكنت الحكومة من المحافظة على نسبة تنمية الاقتصاد الوطني، بمعدل ٤٪ على الرغم من تداعيات وباء إيبولا. في الوقت نفسه استقرت نسبة البطالة في حدود ٤,٥٪، وانخفضت نسبة التضخم من ٢٠٪ إلى ١٠٪ والدين العام من ٦٨٪ إلى ١٩٪ [١٩].
- **في مجال الكهرباء والبنيات التحتية،** فقد استطاعت الحكومة توفير ما يقدر بنحو ١٤٠٠ ميغاواط من الكهرباء، بحيث كان الكم المتوفر في البلاد في عام ٢٠١٠م نحو ١٨٣ ميغاواط[٢٠]، ثم تأهيل وبناء عدد من الطرق الداخلية وتشييد عدد من الطرق في بعض المدن الداخلية مثل فرنا وكسيودغو ودابولا ومامو وكروسا وسينغري ومنجانا وانزيزركوري وكيرواني ودينغراي وكويا وغوالي وكندارا بواقع ١٥٠كم. يضاف إلى تأهيل الطريق الوطني مامو- دابولا وكيغيدو-ماسنتا، كانكان، مانجانا ولابي- مادينا- كونا. كما تم بناء مقر وزارة العدل والإدارة الوطنية للخزينة، ومقر إدارة التعليم ما قبل الجامعي ومقر الحسابات العامة ومقر البنك و٥٠ معهداً في الأرياف، وذلك نتيجة للتعاون مع الصندوق السعودي، وإكمال البنيات التحتية للجيش، بجانب بناء الوحدات الإدارية في الولايات والمحافظات، كما تم بناء وتأهيل عدد من الفنادق والمنتجعات السياحية والمستشفيات ومراكز التأهيل والتدريب داخل العاصمة والولايات والمحافظات.
- **في مجال التعليم** تم بناء ٥٠٩٨ قاعة دراسية ما بين ٢٠١١م و٢٠١٤م، كما تم تأهيل ٤٠٠ قاعة دراسية و١٢ إدارة في المحافظات والبلديات. في مجال الصناعة، فقد تم بناء مصنعين للدقيق و٣ مصانع للإسمنت. كما تمت خصخصة ١٩ مصنعاً والتي كانت متوقفة عن العمل و٣٦ مؤسسة للمياه. ويضاف إلى ذلك ٣ مصانع للغاز و٣ مصانع للحلويات و٤ مصانع للزنك خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤م و٤ مصانع للصابون و٥ مصانع للحديد ومصنعان للزيوت[٢١].
- **تعزيز مكانة غينيا واستعادة دورها إقليميّاً وعالميّاً:** استطاعت حكومة الرئيس ألفا كوندي تعزيز مكانة غينيا واستعادة دورها إقليميّاً وعالميّاً، وقد عين ألفا كوندي رئيساً لحل الأزمة السياسية

(19) Africaguinee.com, "Au cœur du changement: Le bilan Infrastructurel du Président Alpha Condé," April 2, 2015, https://www.africaguinee.com/articles/2015/04/02/au-coeur-du-changement-le-bilan-infrastructurel-du-president-alpha-conde.

(20) Marième Soumaré, "Guinée—Rachid Ndiaye: "Alpha Condé est favori: il n'a donc aucun intérêt à ce qu'il y ait des violences," October 16 2020, https://www.jeuneafrique.com/1058386/politique/guinee-rachid-ndiaye-alpha-conde-est-favori-il-na-donc-aucun-interet-a-ce-quil-y-ait-des-violences/.

(21) Africaguinee.com, "Au cœur de changement: le bilan infrastructurelle du président Alpha Condé," *Africa Guinee*, April 2, 2015, https://www.africaguinee.com/articles/2015/04/02/au-coeur-du-changement-le-bilan-infrastructurel-du-president-alpha-conde.

في غينيا بيساو. كما أصبح رئيساً للاتحاد الإفريقي في القمة الـ٢٨ لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أديس أبابا في يوم الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧م، وذلك خلفاً للرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو، وخلال رئاسته للاتحاد الإفريقي، ساهم بصورة إيجابية في استعادة عضوية المملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي، والتي غادرته منذ ١٩٨٤م، ودعا إلى استقلالية الاتحاد الإفريقي وأن تحل المشكلات الإفريقية من داخل إفريقيا وبأيدي الأفارقة. كما تمكن من استعادة مكانة الاتحاد الإفريقي في المحافل الدولية، وجعل صوت إفريقيا موحداً وحاضراً في العديد منها[٢٢].

الانتخابات الرئاسية الغينية والمعايير الدولية

قامت الانتخابات الرئاسية الغينية وفقاً للمعايير الدولية، وإن كانت في جوانبها لا تخلو من بعض الإخفاقات، وتتمثل في الآتي:

- **استقلالية اللجنة القومية للانتخابات**

تعد اللجنة الوطنية للانتخابات المستقلة (CENI) مؤسسة خارج النفوذ المباشر للسلطة؛ وذلك وفقاً للمادة ٤٣ من دستور جمهورية غينيا. وتتكون من ١٧ شخصاً من بينهم ٥ نساء يتوزعون بالتساوي بين الحزب الحاكم والمعارضة، سبعة أشخاص يمثلون الأحزاب المعارضة وسبعة يمثلون الحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه، واثنان يمثلان مؤسسات المجتمع المدني، وممثل واحد لوزارة إدارة الأراضي واللامركزية. كما يوجد ممثلون ومندوبون للجنة الوطنية للانتخابات في الأقاليم وعدد من سفارات غينيا وقنصلياتها بالخارج.

- إقامة الانتخابات في وقتها المحدد؛ وفقاً للمادة ٤٣ من دستور غينيا، و١٥٩ من قانون الانتخابات، التي تنص على إجراء انتخابات رئاسية في مدة أقصاها ٩٠ يوماً من تاريخ انتهاء الفترة الرئاسية، ولا يقل عن ٦٠ يوماً من انتهاء الفترة الرئاسية. بموجبه، عقدت اللجنة الوطنية للانتخابات المستقلة اجتماعاً في ٢٤ يونيو ٢٠٢٠م، مع الجهات المعنية بالانتخابات الحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه والمعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك للاتفاق على جدولة الأعمال الانتخابية، وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٠م، وتحديث القوائم الانتخابية وتحديد مشاركة المرشحين[٢٣].

(22) Laguineenne.info, "Alpha Condé a la Tête de l'Union Africaine Quel Bilan?" *Laguineenne*, January 29, 2018, https://www.laguineenne.info/alpha-conde-a-tete-de-lunion-africaine-bilan/.

(٢٣) كل المعطيات المتعلقة بهذه الانتخابات ولوائح الناخبين والاستعدادات... موجودة في موقع الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI)، على الرابط: http://ceni.org.gn/index.php/presentation/.

- تنسيق المهام بين اللجنة القومية للانتخابات المستقبلية والجهات ذات الصلة بالانتخابات، فهناك وجود لمثلي منظمات المجتمع المدني في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لتعزيز قيم الديمقراطية، والعمل على تثقيف الناخبين وتنسيق المهام بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والأجهزة الأمنية والشرطية لضمان حسن سير الانتخابات.
- هناك استخدام واسع لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت والهاتف الجوال والفيسبوك وتويتر وغيرها، والتي كانت وسائل مهمة للحشد ومتابعة الجماهير للعملية الانتخابية في البلاد[٢٤].

الخاتمة

من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي والحفاظ على الوحدة الوطنية وتنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تكون نتائجها محل إجماع وطني، يتعين على الحكومة الآتي:

- **أولاً:** تعزيز روح الوحدة الوطنية والمواطنة، ونشر ثقافة الديموقراطية والمشاركة الشعبية، واستخدام التنوع العرقي والقبلي والديني بصفته عامل إثراء وتطوير للبلاد.
- **ثانياً:** تعزيز دور المؤسسات الوطنية، بهدف ترسيخ وتوطيد سيادة القانون، والعدالة وتحسين الشفافية، من أجل حماية حقوق التصويت للناخبين. ففي ظل غياب سيادة القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل تنعدم ثقة الناخبين؛ لذا تطعن نتائج الانتخابات ويحتج عليها، الأمر الذي يؤدي إلى أعمال العنف والرفض.
- **ثالثاً:** العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والسعي لمكافحة الفقر والأمية، وتوفير فرص التعليم، والصحة، وإيجاد عمل للخريجين لضمان مستقبل مشرق للأجيال المقبلة. ويمكن الاستفادة من الموارد البشرية، والموارد الطبيعية الوفيرة التي تتمتع بها غينيا من مياه وأراضٍ زراعية وثروات معدنية وطبيعية وطاقة، ممثلة في البوكسيت والماس والذهب والحديد، وأراض زراعية شاسعة بجانب مراعٍ خضراء وسواحل طويلة تعج بالثروة السمكيّة لم تستغل حتى الآن، وغاباتها تحتضن الحيوانات البرية النادرة، والخيرات الكثيرة.
- **رابعاً:** يجب أن يكون هذا التحول الديمقراطي فرصة لطي صفحة الماضي، وبداية الانطلاق نحو الإصلاحات الحقيقية، والتركيز على ما هو مفيد للشعب الغيني؛ ويسهم في تحقيق الوحدة الوطنية، ومعالجة سلبيات الماضي، فإن نجاح حكومة الجمهورية الرابعة أو فشلها يعتمد على عملية الإصلاحات الحقيقية وتعزيز النسيج الوطني.

(24) Comm, "Guinée: Facebook se Mobilise pour Protéger les Elections Présidentielle,"*Agenceecofin*, October 19, 2020, https://www.agenceecofin.com/reseaux-sociaux/1810-81451-guinee-facebook-se-mobilise-pour-proteger-les-elections-presidentielles.

الانقسام الإثني وأثره على الانتخابات الرئاسية في إفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٢٠م

محمد الجزار - باحث في شؤون السياسة الإفريقية - القاهرة.

على مدار عام ٢٠٢٠م شهدت القارة الإفريقية تسعة انتخابات رئاسية حتى الآن في كل من (توجو، بوروندي، مالاوي، سيشل، تنزانيا، غينيا، ساحل العاج، بوركينا فاسو، وغانا) كما تشهد كل من إفريقيا الوسطى والنيجر انتخابات رئاسية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م. والمتابع للانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء يلاحظ أن العامل الإثني له حضور كبير في المشهد السياسي بصورة عامة والانتخابي بصورة خاصة؛ إذ إن الدولة الإفريقية الموروثة عن الاستعمار قائمة على التعدد الإثني واللغوي، كما أنه بسبب سوء إدارة التعددية الإثنية في كثير من الدول الإفريقية وهيمنة جماعة إثنية معينة داخل كل دولة على السلطة والثروة والمناصب القيادية، وحرمان غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى من تلك الأمور - أدى إلى حدوث آثار سلبية على الحياة السياسية، وبالتالي تراجع فكرة الهوية الوطنية وصعود الهويات الإثنية، وهو ما انعكس على تأسيس أحزاب سياسية على أساس إثني أو إقليمي، والتصويت في الانتخابات على أساس إثني بل وكذلك استخدام شعارات ذات طابع إثني أثناء الدعاية الانتخابية، بل وأحيانًا حرمان الجماعة الإثنية الحاكمة لأحد نخب جماعة إثنية أخرى من الترشح، أو هندسة العملية الانتخابية بما يضمن فوز جماعة إثنية محددة من خلال قوانين الانتخابات. كما يكون للعامل الإثني حضور عقب العملية الانتخابية، حيث كثيرًا ما ينشأ عنف في حالة خسارة مرشح جماعة إثنية وتنشأ أزمة ما بعد الانتخابات التي أصبحت سمة في النظم السياسية الإفريقية. ومن خلال هذه الدراسة سوف نلقي الضوء على الانتخابات الرئاسية التي جرت في القارة على مدار عام ٢٠٢٠م ومحاولة تحديد دور العامل الإثني في كل حالة انتخابية ومدى تأثيره على الانتخابات، وذلك فيما يلي:

توجو: هيمنة مجموعة «كابي»

تتكون توجو من نحو ٣٧ مجموعة إثنية وتعد الإيوي أكبرها في البلاد حيث تبلغ نسبتها نحو ٢٢,٢٪ وتليها مجموعة «كابي» بنسبة ١٣,٤٪ ثم تتوزع باقي النسب على باقي المجموعات حيث إن التنافس بين «الإيوي» و«الكابي» يهيمن على المشهد في البلاد[١]. حيث إنه بعد الاستقلال تولىَّ حكم البلاد سيلفانوس أوليمبيو المنتمي لمجموعة إيوي الإثنية بجنوب البلاد، حيث فاز حزبه في انتخابات ١٩٥٨م؛ مما جعله رئيسًا للوزراء وبعد تنظيم أول انتخابات رئاسية في البلاد ١٩٦١م فاز فيها ليكون أول رئيس، غير أنه في يناير ١٩٦٣م انقلب الرقيب إتيان إياديما -وهو من مجموعة كابي الإثنية من الشمال- بالتعاون مع مجموعة من الضباط على الرئيس وقتلوه ليكون أول انقلاب عسكري في إفريقيا جنوب الصحراء. ثم شكَّل حكومةً مؤقتة برئاسة نيكولاس جرونيتسكي حتى أُنْتُخِب الأخير رئيسًا للبلاد في مايو ١٩٦٣م، غير أنه سرعان ما عزله إتيان إياديما جناسينجبي في انقلاب عسكري في يناير ١٩٦٧م، ويعلن نفسه حاكمًا على البلاد تحت نظام الحزب الواحد، وبعد عودة التعدد الحزبي في ١٩٩١م استطاع الفوز في انتخابات الرئاسة التي جرت في أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠٠٣م إلى تاريخ وفاته في فبراير ٢٠٠٥م، ليولِّي الجيش ابنه فوري جناسينجبي؛ حيث إن الجيش يقع تحت هيمنة مجموعة «كابي» الإثنية المنتمي إليها الرئيس. ونظرًا لرفض المجتمع الدولي أجريت انتخابات رئاسية في إبريل ٢٠٠٥م ليفوز فيها ثم يفوز كذلك في انتخابات ٢٠١٠ و٢٠١٥م. وفي ٢٠١٩م عدَّل الدستور للسماح له بالترشح مجددًا، وسط رفض المعارضة التي يهيمن عليها الإيوي في جنوب البلاد.

وفي ٢٢ فبراير ٢٠٢٠م أجريت الانتخابات الرئاسية في البلاد، وقد تنافس فيها ٧ مرشحين على رأسهم فوري جناسينجبي الرئيس الحالي مرشح الحزب الحاكم الاتحاد من أجل الجمهورية (UNIR) الذي يهيمن عليه مجموعة كابي بشمال البلاد، وأبرز منافسيه أجبيومي كودجو مرشح حزب الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية (MPDD) وهو من جنوب البلاد لكنه كان متحالفًا مع النظام؛ إذ كان رئيسًا سابقًا للوزراء، وتحول لجانب المعارضة وهو مدعوم من رئيس أساقفة لومي فيليب كبودزرو ويعتبر نفسه زعيمًا للمعارضة الآن. كما ترشح جان بيير فابر المعارض التاريخي للنظام، حيث إنه ترشح ضده في انتخابات الرئاسة ٢٠١٠ و٢٠١٥م وهذه المرة الثالثة لترشحه وهو مرشح حزب التحالف الوطني من أجل التغيير (ANC)، ولم تستطع المعارضة الاتفاق على تقديم مرشح واحد لمنافسة الرئيس، مما أدى إلى ضعفها، وقد أسفرت النتائج عن فوز الرئيس فوري جناسينجبي من الجولة الأولى بنسبة ٧٢,٣٦٪، وتلاه أجبيومي

(١) تنبيه: رُجع إلى كتاب «حقائق العالم» الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تحديد المجموعات الإثنية ونسبة كل منها داخل الدول محل الدراسة بالتوفيق مع مصادر أخرى وهو متوفر عبر الرابط التالي:
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/.

كودجو بنسبة ١٨,٣٧٪، وجاء جان بيير فابر في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٣٥٪[٢]. وهكذا يظل الرئيس فوري جناسينجبي حاكمًا لولاية رابعة مدعومًا من مجموعة كابي الإثنية التي تهيمن على مؤسسات الدولة منذ ١٩٦٧م حتى الآن لتكون توجو نموذجًا يوضح دور العامل الإثني في الانتخابات.

بوروندي: استمرار هيمنة الهوتو منذ اتفاقيات أروشا حتى الآن

تنقسم دولة بوروندي إلى ثلاث مجموعات إثنية وهم «الهوتو» بنسبة ٨٥٪، يليهم «التوتسي» بنسبة ١٤٪، ثم «التوا» بنسبة ١٪. وقد مرت البلاد بحرب أهلية بين الهوتو والتوتسي راح ضحيتها آلاف القتلى واللاجئين، والتي انتهت بعد عقد اتفاقيات أروشا للسلام وصعود الهوتو للسلطة بقيادة الرئيس بيير نكورونزيزا، الذي أُنتُخِب رئيسًا للبلاد في ٢٠٠٥م من خلال انتخابات غير مباشرة، حيث اختارته الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ رئيسًا للبلاد لمدة ٥ سنوات، ولم يكن هناك مرشحون غيره. كما صعد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD–FDD)، الذي كان أكبر مجموعة متمردة نشطة في الحرب الأهلية وهي من الهوتو لتتحول إلى حزب سياسي وتصبح الحزب الحاكم في البلاد، وفي ٢٠١٠م فاز نكورونزيزا بالانتخابات الرئاسية المباشرة، لكنه كان المرشح الوحيد بعد انسحاب منافسيه الستة الذين شككوا في نزاهة الانتخابات، وفي ٢٠١٥م ترشح لولاية ثالثة قوبلت برفض شديد واتهام بانتهاك الدستور الذي ينص على ولايتين فقط، لكنه برر أن هذه هي ولايته الثانية؛ لأنه لم ينتخب بصورة مباشرة في ٢٠٠٥م، وقد أجريت الانتخابات ونافسه فيها ٧ مرشحين، وأسفرت عن فوزه بولاية ثالثة. وفي ديسمبر ٢٠١٨م أعلن أنه لن يترشح مجددًا للرئاسة، غير أنه في يناير ٢٠٢٠م، أُصْدِرَ قانون من البرلمان يستحدث منصبًا جديدًا تحت اسم المرشد الأعلى للديمقراطية ليشغله نكورونزيزا بعد ترك الرئاسة، مما يسمح له بالبقاء في إدارة البلاد[٣]. وقد رُشِّحَ وزير الداخلية الجنرال إيفاريست نداييشيمي مرشحًا بديلًا لنكورونزيزا عن الحزب الحاكم وهو من الهوتو، وفي انتخابات الرئاسة في ٢٠ مايو ٢٠٢٠م تنافس معه ٦ مرشحين، أبرزهم أجاثون رواسا مرشح حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية وهو حزب المعارضة الرئيس وهو من الهوتو أيضًا، ويوصف المنافسون الأقوياء لمرشح الحزب الحاكم بأنهم قيادات الهوتو القدامى، وبالتالي نجد أن التوتسي لم يستطيعوا تقديم مرشح قوي للمنافسة ضد مرشح الحزب الحاكم، وقد أسفرت

(2) Georges Dougueli, "Face à Une Opposition Togolaise Divisée, Faure Gnassingbé Marche Vers Une Réélection Confortable," *Jeune Afrique*, February 11, 2020, https://www.jeuneafrique.com/mag/892973/politique/face-a-une-opposition-togolaisedivisee-faure-gnassingbe-marche-vers-une-reelection-confortable.; Georges Dougueli, "Togo: l'Ambition Déçue d'Agbéyomé Kodjo," *Jeune Afrique*, May 5, 2020, https://www.jeuneafrique.com/937451/politique/togo-lambition-decue-dagbeyome-kodjo.

(٣) أميرة محمد عبدالحليم، «بوروندي: الأزمة السياسية وتحديات تداول السلطة سلميا» مجلة: مجلة الديمقراطية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، المجلد ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥م)، ص. ١٧٤ وما بعدها.

النتائج عن فوز إيفاريست نداييشيمي بنسبة ٦٨,٧٢٪ ليتولى حكم البلاد لمدة ٧ سنوات قادمة، ويذكر أن الرئيس نكورونزيزا تُوفي فجأة في ٨ يونيو ٢٠٢٠م وهو ما أدى إلى تسليم السلطة إلى الفائز الجديد وعدم الانتظار إلى أغسطس، حيث تسلم الحكم في ١٨ يونيو ٢٠٢٠م، كما عيَّن نائبًا للرئيس طبقًا للتعديلات الدستورية في مايو ٢٠١٨م؛ إذ عيَّن بروسبر بازومبانزا وهو من التوتسي اتفاقًا مع نصوص الدستور[٤]. ومن خلال ما سبق نجد أن العامل الإثني له دور كبير في الانتخابات في بوروندي، حيث ما زالت الهوتو هي الجماعة الإثنية المهيمنة في البلاد.

مالاوي: الهوية الإثنية الإقليمية تجلب الفوز لزعيم المعارضة

تنقسم دولة مالاوي إلى نحو ١٠ مجموعات إثنية، وتعد كل من جماعة تشيوا التي تمثل نسبة ٤٣,٣٪ وجماعة لوموي ١٨,٨٪، وجماعة ياو ١٣,٢٪، وجماعة نجوني ١٠,٤٪ أهم المجموعات في البلاد، حيث هي الأكبر عددًا وتهيمن على السلطة. حيث كان الرئيس هاستنجز باندا أول رئيس لمالاوي من مجموعة تشيوا الإثنية الموجودة في وسط البلاد والذي حكم منذ الاستقلال حتى عام ١٩٩٤م بقيادة حزب المؤتمر الملاوي، ولكنه في أول انتخابات رئاسية تعددية في ١٩٩٤م خسر الانتخابات حيث فاز باكيلي مولوزي مرشح حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة وهو من جماعة ياو الإثنية التي تمثل نسبة ١٣,٢٪ من الشعب وتقيم في الجنوب، كما فاز كذلك في انتخابات الرئاسة ١٩٩٩م بولاية ثانية، وفي انتخابات ٢٠٠٤م فاز بينجو وا موثاريكا وهو من مجموعة لوموي الإثنية التي تقيم في جنوب البلاد، كما أنه فاز بولاية ثانية في ٢٠٠٩ حتى وفاته في إبريل ٢٠١٢م، لتتولى بعده نائبة الرئيس السيدة جويس باندا وذلك حتى إجراء انتخابات الرئاسة في ٢٠١٤م والتي أسفرت عن فوز بيتر موثاريكا بمنصب الرئيس وهو أخو الرئيس المتوفى[٥]. وفي ٢٠١٩ أجريت الانتخابات الرئاسية وأسفرت عن فوز بيتر موثاريكا بولاية ثانية بنسبة ٣٨٪، غير أن مرشحي المعارضة رفضوا النتائج وطعنوا فيها أمام المحكمة الدستورية، والتي أعلنت في فبراير ٢٠٢٠م عن إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية وإعادتها مرة أخرى بين المرشحين أنفسهم، إذ أعيدت الانتخابات في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠م وأسفرت عن فوز مرشح المعارضة القس لعازر شاكويرا بنسبة ٥٨٪، وهو من مجموعة تشيوا الإثنية بوسط البلاد ورئيس حزب المؤتمر الملاوي، وقد استطاع الفوز بدعم من المجموعات الإثنية في وسط وشمال البلاد، حيث إن التصويت على أساس الهوية الإقليمية والإثنية له دور في المشهد الانتخابي في مالاوي،

(4) "Burundi Ruling Party Candidate Wins Presidential Election", *Africa News*, June 25, 2020, https://www.africanews.com/2020/05/25/burundi-polls-ruling-party-on-course-for-landslide-victory/.

(5) Collins Greenwell Matchaya, "The Performance of the Malawi Congress Party in General Elections: The Role of Sectionalism of A Regional and Ethnic Nature," *African Journal of Political Science and International Relations* 4, no. 6 (2010): 221–30.

كما أن تحالف «جميع الملاويين معا» الذي شكَّله مع ساولوس شيليما، بصحبة سبعة أحزاب آخرين كان عاملاً قويًّا في فوزه[٦]. وبذلك نجد أن تصويت الجماعات الإثنية التي تعيش في وسط وشمال البلاد ودعم مرشح الوسط ضد مرشح الجنوب الرئيس بيتر موثاريكا الذي اتهم بمحاباة جماعته الإثنية كان عاملاً لفوز زعيم المعارضة.

غينيا كوناكري: وضوح الانقسام الإثني في الانتخابات بين المالينكي والفولاني

تنقسم غينيا إلى نحو ٢٤ مجموعة إثنية، حيث نجد أن مجموعة الفولاني هي الأكبر عددًا وتصل نسبتها نحو ٤٠٪، ويليها المالينكي بنسبة ٣٠٪ ثم سوسو بنسبة ٢٠٪ ثم تتوزع نسبة الـ١٠٪ الباقية على باقي المجموعات، ورغم أن الفولاني تشكل المجموعة الإثنية الأكثر عددًا في البلاد غير أنها لم تصل إلى منصب الرئاسة منذ استقلال البلاد حتى الآن. وفي انتخابات الرئاسة التي جرت في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٠م كانت الإثنية ظاهرة في المشهد الانتخابي حيث ترشح ١٢ شخصًا رغم مقاطعة معظم الأحزاب السياسية بسبب تعديل الرئيس ألفا كوندي الدستورَ في مارس ٢٠٢٠م، والذي يسمح له بالترشح لولاية جديدة. غير أن المنافسة في الانتخابات كانت بين ألفا كوندي الرئيس الحالي من المالينكي مرشح حزب تجمع الشعب الغيني، وسيلو دالين ديالو زعيم المعارضة وهو من الفولاني ومرشح حزب اتحاد القوى الديمقراطية في غينيا والذي يهيمن عليه الفولاني، ونجد أن الدعاية الانتخابية كان يغلب عليها الطابع الإثني، حيث كان مرشح الفولاني سيلو دالين شعار حملته «حان الوقت» أي حان الوقت لتولي الفولاني منصب الرئاسة، بينما دعا الرئيس ألفا كوندي أنصاره من المالينكي إلى انتخابه واستخدم دعاية إثنية، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ألفا كوندي بولاية رئاسية ثالثة من الجولة الأولى بنسبة ٥٩,٤٩٪ وتلاه سيلو دالين بنسبة ٣٣,٥٠٪ والذي كان قد أعلن عن كونه الفائز في الانتخابات قبل إعلان النتائج، ما أدى إلى احتفال أنصاره من الفولاني وأعقب ذلك أعمال عنف بين المالينكي والفولاني أسفرت عن وقوع قتلى، وَوُضِعَ سيلو دالين تحت الإقامة الجبرية في منزله، كما خُرِّب مقرُّ حزبه، واعتُقِلَت قيادات الحزب، وبعد إعلان النتائج الرسمية ظلت أعمال العنف مستمرة في البلاد خاصة ضد الفولاني. لكن الرئيس ألفا كوندي استطاع أن يحكم قبضته على البلاد من خلال المؤسسة العسكرية والشرطية التي تتكون غالبيتها من جماعة المالينكي[٧]. وتعد غينيا نموذجًا إفريقيًّا يوضح أثر الانقسام الإثني على الانتخابات.

(6) Adem Kassie Abebe, "Malawi's Victory for Democracy: After the Euphoria, Long, Hard Work," *Idea*, June 30, 2020, https://www.idea.int/news-media/news/malawi-victory-democracy-after-euphoria-long-hard-work.

(7) François Soudan, "Alpha Condé – Cellou Dalein Diallo: Un Bras de Fer et Deux Guinée," Jeune Afrique, November 3, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1067986/politique/edito-alpha-conde-cellou-dalein-diallo-un-bras-de-fer-et-deux-guinee/.

سيشل: زعيم المعارضة يفوز بالانتخابات لأول مرة منذ التعدد الحزبي

تقع دولة سيشل في شرق إفريقيا بالمحيط الهندي، وهي تتكون من أرخبيل يضم نحو ١١٥ جزيرة، وأكبرها جزيرة «ماهي» التي تضم العاصمة فيكتوريا ويعيش بها ما يقارب من ٩٠٪ من السكان، وتتميز سيشل بعدم وجود انقسام إثني فيها، حيث إن مجموعة الكريول الإثنية المكوّن الأساسي لشعب الدولة والتي تبلغ نسبتها ٩٣,٢٪ وباقي السكان أقليات صغيرة من الإنجليز، والفرنسيين، والصينيين، والهنود، والعرب. كما أن الكريول تهيمن على الحياة السياسية في البلاد. وفي انتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠م فاز زعيم المعارضة القس الإنجيلي وافيل رامكالوان مرشح تحالف الاتحاد الديمقراطي السيشيلي (LDS)، على الرئيس داني فور مرشح حزب سيشل المتحدة (US) الحزب الحاكم في البلاد منذ ١٩٧٧م، وذلك من الجولة الأولى حيث حصل الأول على ٥٤,٩٪ مقابل ٤٣,٥٪ لتكون هذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها المعارضة منصب الرئاسة منذ عودة التعدد الحزبي في البلاد[٨].

تنزانيا: فوز مرشح الحزب الحاكم بولاية ثانية

تنقسم تنزانيا إلى ما يزيد عن ١٢٠ مجموعة إثنية، وتعد مجموعة سوكوما الإثنية الأكبر، إذ تبلغ نسبتها ١٥,٥٪، بينما باقي المجموعات لا تشكل سوى أقل من ٥٪ لكل منها. ونجد أنه بعد استقلال تنزانيا تولى الحكم فيها الرئيس جوليوس نيريري حتى عام ١٩٨٥م وهو من مجموعة زاناكي الإثنية الصغيرة. وفي عام ١٩٧٧م أُسِّسَ الحزب الثوري (CCM) الذي يحكم البلاد حتى الآن. وفي انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م فاز مرشح الحزب الحاكم الرئيس جون ماجوفولي بولاية رئاسية ثانية بنسبة ٨٤٪، وهو من مجموعة سوكوما الإثنية، وقد تنافس ضده ١٤ مرشحًا على رأسهم توندو ليسو زعيم حزب «من أجل الديمقراطية والتقدم» المعارض الذي حصل على ١٣٪، والذي شكك في النتيجة متهمًا بحدوث تزوير، ودعا إلى مظاهرات احتجاجًا على ذلك، غير أن النظام سيطر على تلك الدعوات. وقد أعقب ذلك خروج تندو ليسو إلى بلجيكا ليعود إلى منفاه مرة أخرى[٩]. ويذكر أنه أُنتُخِبَ حسين موني رئيسًا لزنجبار التي تتمتع بالحكم الذاتي. ونلاحظ أن العامل الإثني غير فاعل بنسبة كبيرة في تنزانيا بسبب هيمنة الحزب الحاكم على البلاد وكذلك وجود تعدد كبير للإثنيات الصغيرة لم يسفر عن وجود إثنية مهيمنة.

(8) "Présidentielle aux Seychelles: Victoire Historique de L'opposant Wavel Ramkalawan," *Jeune Afrique*, October 25, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1063255/politique/presidentielle-aux-seychelles-victoire-historique-de-lopposant-wavel-ramkalawan/.

(9) "Tanzanian Election Leaves a Highly Polarised Society with an Uncertain Future," *The Conversation*, November 1, 2020, https://theconversation.com/tanzanian-election-leaves-a-highly-polarised-society-with-an-uncertain-future-149191.

ساحل العاج: الحسن وتارا رئيسًا لولاية ثالثة مدعومًا من الشمال

تنقسم ساحل العاج إلى نحو ٦٠ مجموعة إثنية، وقد كان الانقسام الإثني وصراع الهوية الإثنية والإقليمية والدينية من أسباب الحرب الأهلية في البلاد، حيث إنه بعد انتخابات ٢٠١٠م التي أسفرت عن فوز الحسن واتارا وهو مسلم من شمال البلاد وينتمي لمجموعة ديولا الإثنية، رفض لوران جباجبو وهو مسيحي من الجنوب وينتمي لمجموعة بيتي الإثنية النتيجة ورفض خسارته في الانتخابات؛ مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية والتي انتهت بالقبض على لوران جباجبو وتسلم الحسن واتارا للسلطة[١٠]. وقد نجح واتارا أيضًا في انتخابات ٢٠١٥م وقد كانت هذه هي ولايته الثانية والأخيرة، غير أن مرشح الحزب الحاكم أمادو جون كوليبالي توفي في يوليو ٢٠٢٠م وهو ما جعل الحسن واتارا يترشح لولاية ثالثة طبقًا للدستور الجديد الذي وُضِع في ٢٠١٦م. وقد أجريت الانتخابات في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠م، فتنافس فيها ٤ مرشحين أولهم الحسن واتارا، والرئيس الأسبق هنري كونان بيدي وهو مسيحي من الجنوب وينتمي لمجموعة باولي الإثنية، وكواديو كونان بيرتين وهو أيضًا مسيحي من الجنوب وينحدر من المجموعة ذاتها، وباسكال أفي نجيسان وهو رئيس وزراء سابق ويقدم نفسه بصفته مرشحًا بديلاً عن لوران جباجبو، ويذكر أنه تقدم للانتخابات ٤٤ مرشحًا لم توافق المحكمة الدستورية إلا على الأربعة السابقين، كما لم يسمح للوران جباجبو، ولا غيوم سورو أقوى المعارضين لواتارا بالترشح. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز واتارا بنسبة ٩٤,٢٧٪ من الجولة الأولى وقد أعقب ذلك أعمال عنف في جنوب البلاد خاصة من إثنية جباجبو وأنصاره مع إثنية ديولا المنتمي لها واتارا والتي أسفرت عن وقوع قتلى، ويذكر أنه قُتِل ما يزيد عن ٤٠ شخصًا منذ إعلان واتارا عن ترشحه في أغسطس بسبب الصراع الإثني بين أنصار الرئيس ومعارضيه[١١]. ويلاحظ أن العامل الإثني كان له دور في نجاح واتارا؛ إذ إن الشمال المسلم كان داعمًا له، بينما مرشحو الجنوب كانوا منقسمين، كما قاطع جزء كبير من المعارضة في الجنوب الانتخابات وهو ما سهل النصر لواتارا بالولاية الثالثة.

بوركينا فاسو: كارستيان كابوري يفوز بولاية ثانية

تنقسم بوركينا فاسو إلى نحو ٦٠ مجموعة إثنية وتعد مجموعة موسي أكبر إثنية في البلاد، حيث تمثل نحو ٥٢٪ من السكان، يليها مجموعة الفولاني بنسبة ٨,٤٪. وفي انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠م فاز الرئيس روش مارك كريستيان كابوري بولاية رئاسية ثانية من الجولة الأولى بنسبة ٥٧٪ وهو

(١٠) حسن سيد سليمان، «الأزمة السياسية في ساحل العاج» مجلة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العلمية (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، العدد ١، يوليو، ٢٠١١م)، ص. ١٤٧ وما بعدها.

(11) Florence Richard, "Côte d'Ivoire: la victoire d'Alassane Ouattara Confirmée par le Conseil Constitutionnel," *Jeune Afrique*, November 9, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1071558/politique/cote-divoire-la-victoire-dalassane-ouattara-confirmee-par-la-cour-constitutionnelle/.

ينتمي لمجموعة موسي الإثنية أكبر مجموعة في البلاد، وقد نافسه ١٢ مرشحًا كان أقواهم زعيم المعارضة زفيرين ديابري وهو من مجموعة بيزا الإثنية التي تشكل ٣,٧٪ الذي حصل على ١٢٪ في الانتخابات، وإيدي كومبوجو وهو مرشح عن حزب الرئيس السابق بليز كومباوري والذي حصل على ١٥٪. وتظهر النتائج أن العامل الإثني كان له دور في فوز الرئيس بولاية ثانية لكونه من أكبر مجموعة إثنية في البلاد بينما زعيم المعارضة زفيرين ديابري لكونه ينتمي لأقلية إثنية لم يستطع الفوز بل جاء في المرتبة الثالثة[١٢].

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نستطيع القول إن الانقسام الإثني له فاعلية كبيرة في العملية السياسية والانتخابية في معظم الدول الإفريقية، حيث نجد أن دولاً مثلَ توجو، وغينيا، وساحل العاج، وإفريقيا الوسطى كانت وما زالت الهوية الإثنية فيها تتغلب على الهوية الوطنية، كما أن الهوية الإقليمية والتصويت على أساس الانتماء الإقليمي يتضح في ساحل العاج وتوجو. بينما الدول التي تتمتع بحياة حزبية قوية مثل غانا التي يهيمن على الحياة السياسية فيها حزبان، وتنزانيا التي يهيمن على الحياة السياسية فيها حزب واحد – نجد أن العامل الإثني غير قوي وإن كان له حضور في المشهد الانتخابي. وأخيرًا سوف يظل الانقسام الإثني عاملاً مؤثِّرًا في الانتخابات في الدول الإفريقية ما دام لم تُوضَع آليات عادلة لإدارة التعددية الإثنية.

(12) Marie Toulemonde, "Burkina Faso: Les Leçons d'une Présidentielle," *Jeune Afrique*, November 28, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1081748/politique/infographie-burkina-faso-les-lecons-dune-presidentielle/.

رئاسيات أوغندا: هل بإمكان «بوبي واين» تحقيق حلم الناخبين الشباب؟

حكيم ألادي نجم الدين - أكاديمي نيجيري وكاتب في الشؤون الإفريقية - أبوجا.

في شهر نوفمبر الماضي ٢٠٢٠م، طلب الرئيس الأوغندي «يويري موسيفيني» الذي ترشح لولاية رئاسية سادسة من قادة حزبه «الحركة الوطنية للمقاومة» الحاكم أن يقنعوا الجماهير بالتصويت للحزب في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٤ يناير ٢٠٢١، وأن يقدموا لهم أسباب استحقاقه لفرصة أخرى في مواصلة إدارة أوغندا[١]، وكأنّ الرئيس «موسيفيني» قد شعر هنا أن الحملات السياسية في أوغندا أضحت غير تقليدية كما اعتادها، وأن التفاف معظم الشباب حول مرشح آخر وانتقاداتهم لحكومته تشكل تهديدا لأجنداته سواء للبقاء على سدة الحكم مدى الحياة[٢] أو للتوريث حسب ما يتداول في الإعلام المحلي[٣]. وتؤشر تطورات المشهد الانتخابي منذ العامين الماضيين على أن الحزب الحاكم مستعد للقيام بما في وسعه للفوز في هذه الرئاسيات، سواء من خلال الطرق السلمية كالحملات السياسية ومحاولات إقناع الناخبين، أو عن طريق اعتقال المعارضين وإعاقة حملاتهم.

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الأخيرة بمثابة إشارة على أن الكثيرين في أوغندا قد سئموا من شهية «موسيفيني» للسلطة، على الرغم من إصراره على أنه الرجل المناسب لقيادة أوغندا التي تولّى رئاستها منذ ٣٥ عامًا تقريبا، ليكون أحد أطول الرؤساء حكما في إفريقيا[٤].

(1) "Explain NRM Achievements to Masses—Museveni Tasks Leaders," *Kampala Post*, November 10, 2020, https://bit.ly/38z48QM.

(2) Moses Khisa, "President Museveni has Twisted Uganda's Constitution to Cling to Power," *Quartz Africa*, June 21, 2019, https://bit.ly/2KNvSsX.

(3) Frank Kisakye, "First Son Reignites 'Muhoozi Project' Talk, Calls it a Blessing," *The Observer Uganda*, March 4, 2020, https://bit.ly/3hgAAeW.

(4) Patience Akumu, "Uganda's Young Voters are Hungry for Change—and for Bobi Wine," *The Guardian UK*, December 13, 2020, https://bit.ly/3mJIm1N.

«موسيفيني» وتحديات إفريقيا

لقد أصدر الزعيم «يويري موسيفيني» في عام ١٩٩٢م -أي بعد استيلائه على السلطة الأوغندية في ٢٩ يناير ١٩٨٦م عبر عمليات مسلحة وحركات متمردة - كتابَه الشهير «ما مشكلة إفريقيا؟»، والذي كان خلاصة عن الخطابات التي ألقاها بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١م. وقد حدّد فيه تحديات إفريقيا بوجه عام ومشاكل أوغندا بوجه خاص مع تركيزه على الجانب الذي يخص الشعوب الإفريقية وانتقاده للقادة الذين يرفضون مغادرة السلطة. ففي وجهة نظره؛ كانت مشاكل إفريقيا معقدة ومتعددة الأوجه بين الطائفية و«التخلف الأيديولوجي» والتكنولوجي والتدخل الأجنبي وضعف الدولة والديكتاتورية والفساد وتجزئة الأسواق الإفريقية والاعتماد الاقتصادي على الآخر والديون وشروط التجارة غير العادلة[٥].

وكغيره من الثوار الأفارقة قبله، قدّم «موسيفيني» في كتابه حلولاً إفريقية للتحديات التي أثارها، كإطلاقه نموذج «الديمقراطية اللاحزبية» (أو نظام الحركة اللاحزبية) الذي مارسه في أوغندا بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٥م بهدف تطهير البلاد من الطائفية العرقية والدينية والفساد السياسي، ولضخ أيديولوجية جذرية غير وافدة في سياسة أوغندا. ومن ناحية الاقتصاد، رفض «موسيفيني» في حلوله الاتجاهات الاشتراكية والرأسمالية؛ لأنهما أيديولوجيتان غير إفريقية، داعيا إلى اقتصادات إفريقية تمثل فيها الدولة دور الموجّه بينما يكون السوق محرك التنمية، إضافة إلى اقتراحات أخرى حول التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية[٦].

وبالفعل، أتت الإصلاحات والأفكار التي أطلقها «موسيفيني» بنتائج إيجابية؛ إذ شهدت أوغندا تحت إدارته استقرارا سياسيا وزيادة كبيرة في عدد المديريات وسلامًا ملحوظا في معظم أراضي البلاد[٧]، وخاصة بعد إعادته «مملكة» أوغندا إلى وضعها التاريخي والثقافي في ٣١ يوليو ١٩٩٣م لتشكل جوًا من السلام والوحدة الوطنية[٨]. بل وتعزى إليه أيضا نجاحات اقتصادية كبيرة على مدى ٣٤ عامًا ماضية، حيث نما اقتصاد البلاد بمتوسط سنوي يقارب ٧٪ خلال فترة رئاسته، ويعدّ بين أفضل الاقتصادات أداءً في العالم رغم ارتفاع نسبة البطالة في البلاد، كما حظي أيضا بثناء الغرب الذي وصفه في بداية القرن الحالي كجزء من جيل القادة الأفارقة الجدد[٩].

(5) Yoweri K. Museveni, *What is Africa's Problem?* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000).

(6) Museveni, *What is Africa's Problem?,* 221.

(7) Africa Research Institute, "Steady Progress? 30 years of Museveni and the NRM in Uganda," February 5, 2016, https://bit.ly/2WCh96K.

(8) J. M. Kavuma-Kaggwa, "Museveni has Registered Remarkable Achievements," *The Observer Uganda*, February 12, 2013, https://bit.ly/37Hbken.

(9) J. Oloka-Onyango, "'New-Breed" Leadership, Conflict, and Reconstruction in the Great Lakes Region of Africa: A Sociopolitical Biography of Uganda's Yoweri Kaguta Museveni," *Africa Today* 50 no. 3 (2004): 29–52.

على أن ما يجري في أوغندا اليوم يعاكس تماما تلك الحلول التي دعا إليها «موسيفيني» عندما قدّم نفسه مهندس إصلاح لمشاكل بلاده وقائدا حكيما يهمّه التغيير النوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بعدما وصل إلى السلطة، حيث اعتبره البعض جزءا من مشاكل إفريقيا؛ فقد تركت أوغندا نظام «الديمقراطية اللاحزبية» بعد ٢٠ عاما من حكم «موسيفيني» وتبنت البلاد بعد استفتاء ٢٨ يوليو ٢٠٠٥م نظام السياسة متعددة الأحزاب[١٠]. وفي عام ٢٠٠١م وعد بأنه سيتقاعد عن السلطة في عام ٢٠٠٦م، ولكنه عدّل الدستور للبقاء فيها، وما زال يحاول إسكات جيل الشباب المطالبين بالتغيير من خلال صناديق الاقتراع، كما أسكت المعارضين السابقين لهم، وهو بكل هذا يرتكب الجرم الذي اتهم به القادة الديكتاتوريين السابقين[١١].

المعارضة الأوغندية وتغيير اللعبة

وقد انتقلت الأنشطة السياسية المنتقدة لحكومة الرئيس «موسيفيني» وتحركات المعارضين الساعين إلى إنهاء عقود من حكمه عبر صناديق الاقتراع - من طبيعتها التقليدية إلى نمط جديد متأثّر بالتطور التكنولوجي والعامل الديموغرافي؛ فعدد سكان أوغندا في منتصف عام ٢٠٢٠م يقدر بنحو ٤٢ مليون نسمة[١٢]، وأكثر من ٧٥ في المئة من هؤلاء السكان هم دون سن ٣٠ عاما[١٣]، ما يعني أن هذه الفئة العمرية لا تعرف منذ ولادتها رئيسا آخر للبلاد سوى «موسيفيني»، وأن المعارضة التقليدية أمام خيارين:

أ- إما أن تمثل (المعارضة القديمة) دور الإرشاد والتعاون، فتفسح المجال لوجوه جديدة قادرة على قيادة الحركات؛ لتحقيق المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بأرواح شابة ووسائل حديثة.

ب- أو تواصل جهودها مستقلة عن الحركات الشبابية دون اعتبار العامل السكاني أو وجهات نظر الذين يتهمونها بالتواطؤ مع نظام «موسيفيني».

وقد اختار مخيّم «كيزا بيسيجي» -المعارض والسياسي المخضرم- الخيار الأول، حيث فطن إلى ضعف قدرته في التأثير الجماهيري مقارنة بالشاب «روبرت كياغولاني»، الشهير باسمه الفني «بوبي واين»، خاصة وأن هناك من الشباب من ينظر إلى «كيزا بيسيجي» كأحد «الحراس القدامى» في السياسة الأوغندية، وأنه من المستفيدين من نظام «موسيفيني» حتى وإن انفصل عنه في عام ١٩٩٩م ليكون وجه حزب

(10) Africa Research Institute, "Steady Progress? 30 Years of Museveni and the NRM in Uganda".

(١١) حكيم ألادي نجم الدين، «الرئاسة المهيمنة ومعضلة تغيير الدستور في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، مركز الجزيرة للدراسات، (١٩، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢١، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://bit.ly/2WCo8g1.

(12) "UBOS: Uganda's Population at 41.6 Million, Females Constitute 51%," *Daily Monitor*, July 12 2020, https://bit.ly/34GlIRX.

(13) Irene Among and Michael Mutemi Munavu, "'We Want to be Heard': The Voices of Uganda's Young People on Youth Unemployment," World Bank Blogs, https://bit.ly/3aGNKAr.

المعارضة الرئيس في أربع انتخابات متتالية (٢٠٠١ و٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٦م) خاضها وفاز فيها بنسب تراوحت بين ٢٦٪ و٣٧٪ بحسب النتائج الرسمية[١٤]. كما أن قاعدة «كيزا بيسيجي» الشعبية على الرغم من أنها تتكون من الكبار والشباب هناك من يعتقد أنه يتراخى أحيانا في مهامه القيادية وانتقاداته لانتهاكات النظام الحالي؛ مما يجعله أقل تهديدًا لـ«موسيفيني». بينما في المقابل صنع «بوبي واين» لنفسه لقب «حامل هموم الشباب» و«رئيس الأحياء الفقيرة»؛ لأنه أكثر صرامة في خطواته وانتقاداته[١٥].

ويفسّر ما سبق أيضا سبب الفجوة الموجودة بين انطباعات فئة الشباب ومتوسطي العمر في النظام الحالي وبين مواقف فئة الكبار والمتقدمين في السن؛ فمعظم الكبار وسكان المناطق الريفية يدعمون الرئيس «موسيفيني» وحزبه الحاكم بقوة ويعتبرون حركات الشباب في السياسة متهوّرة، كما يصفون محاولات تغيير النظام بفكرة محفوفة بالمخاطر؛ لأنها قد تعيد أوغندا إلى سنوات الفوضى التي سبقت مجيء «موسيفيني» للسلطة في عام ١٩٨٦م[١٦].

«بوبي واين» وحلم الشباب الناخبين

إن مخاوف الناخبين الكبار وسكان الأرياف في أوغندا من حركات الشباب المطالبة تستحق الاهتمام، ولكنها أيضا تخدم رواية نظام «موسيفيني» وأعضاء حزبه الحاكم الذين يتهمون الناخبين الشباب من مؤيدي «بوبي واين» بالتمويل من الخارج رغم الاعتماد النسبي للحكومة على ما تسمى «مساعدات خارجية»، وأن تكرار مسألة البطالة قد يعني أن الشباب كسالى وأنهم غير مستعدين للانخراط في المهن الزراعية، بينما يشير آخرون إلى أن نقاشات الشباب أحيانا في قضايا سياسية تنبئ أنهم فضوليون لا يفهمون مضامين التغيير الذي يطالبون به. وهذه الفجوة بين الشباب والكبار أو المتقدمين في السن أصبحت سمة مشتركة في عدة دول بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٧].

وبمتابعة الواقع الأوغندي، فإن مواقف الكبار سابقة الذكر رغم رمزيتها تقلّل من إحباطات الناخبين الشباب والأوضاع التي يعيشونها؛ ففي أواخر عام ٢٠١٩م قُدّر معدل البطالة العامة في أوغندا بـ ٩,٢٪، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عامًا نسبة ١٣,٣ في المئة[١٨]. ورغم ذكريات الآباء عن سنوات الصراع ومحاسن نظام «موسيفيني»، فإن الشباب يشعرون أن تلك الفرص

(14) "Besigye's 20-year tenure in Opposition," *Daily Monitor*, December 29, 2019, https://bit.ly/3nKOuIy.

(15) Baker Batte, "Why Besigye is Under Attack," *The Observer Uganda*, April 10, 2019, https://bit.ly/3hkekkb.

(16) Akumu, "Uganda's Young Voters are Hungry for Change—and for Bobi Wine."

(١٧) حكيم ألادي نجم الدين، «المشاركة الشبابية في السياسة بإفريقيا: مواجهة حكم الشيوخ والعراقيل الدستورية»، مركز الجزيرة للدراسات، (٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/38yBvDt.

(18) Among and Munavu, "'We Want to be Heard'".

المتاحة للآباء وقتذاك والمنافع التي قدمها لهم الانتعاش الاقتصادي بعد عام ١٩٨٦م غير متوفرة لهم اليوم، ليس لأن الأوضاع لم تحرز تقدما ملحوظا منذ بلوغهم سن الرشد فقط، بل لأن نظام التعليم في البلاد لا يؤهلهم لمتطلبات السوق الجديد بينما يقل عدد الوظائف ذات الرواتب الجيدة الموجودة مقارنة بعدد الباحثين والمحتاجين لها، إضافة إلى تحديات أخرى متعلقة بالصحة العامة ومشاريع البنى التحتية[١٩].

وإذا ربط معظم الناخبين الشباب مطالبهم وآمالهم بعدّة نقاط، أبرزها تغيير النظام قانونيا وترك «موسيفيني» المجال لشخص آخر من خلال الانتخابات، فقد وجدوا أيضا ضالتهم في «بوبي واين»؛ لأنه يمثّل هذه المطالب والآمال؛ فقد وُلد في ١٢ فبراير ١٩٨٢م في مستشفى نكوزي حيث عملتْ والدته الراحلة، ونشأ في حي «كامووكيا» الفقير شمال شرق «كمبالا» عاصمة أوغندا حيث بدأ فيه مهنه الفنية وتاجَر في بيع الأشرطة والتسجيلات الموسيقية وصناعة الطوب، وقد ذاعت سمعته الفنية في أوائل عام ٢٠٠٠م من الأحياء الفقيرة إلى جميع أنحاء منطقة شرق إفريقيا[٢٠].

وشهد «بوبي واين» في أواخر عام ٢٠١٠م تحولات فكرية ومهنية؛ حيث تحوّلت أغانيه من قصائد الحب والتباهي بالثروات ومواضيع غير جادة إلى أغانٍ معبرة عن معاناة الفقراء والفساد وانتقاد المؤسسة الأوغندية. بل وتحوّل منذ نجاح محاولته لكسب عضوية البرلمان في عام ٢٠١٧م إلى شخصية تستفزّ النظام الحالي. وتكتسب حركته يوما بعد يوم دعم الأحياء والمدن الفقيرة والمنظمات المختلفة[٢١]. أما أنصار «بوبي واين» وقاعدته المتحمسة، فإن الفقر واليأس والحرمان واستغلال المواهب للهروب من الوضع الحالي والتفاوت الهائل والعنف الانتخابي منذ عقود؛ كلها تساوي الأوضاع التي عاشها الآباء إبان صراعات ما قبل مجيء «موسيفيني»[٢٢].

وقد وطّد «واين» مكانته في السياسة الأوغندية عندما أبدى نيّة ترشحه لرئاسيات ٢٠٢١م وأثّر دعمه لمرشحين آخرين في تحسّن أدائهم في انتخابات البلدية السابقة، ليستقطب إلى جانبه ناخبين شبابا وناشطين ومثقفين كانوا يدعمون في السابق «كيزا بيسيجي». ولعل قوة هذه الشعبية وهذا التأثير ساهما في إعلان «بيسيجي» في أكتوبر ٢٠٢٠م عدم ترشحه لرئاسيات ٢٠٢١م، بينما أمّن «بوبي واين» لنفسه تذكرة حزب «منصة الوحدة الوطنية» (NUP) بصفة رسمية في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠م[٢٣].

(19) Akumu, "Uganda's Young Voters are Hungry for Change—and for Bobi Wine."

(20) David Peisner, "Uganda's 'Ghetto President': How Bobi Wine Went from Dancehall Grooves to Revolutionary Politics," *Rolling Stone*, April 25, 2020, https://bit.ly/3aBLTwJ.

(21) Jolly Rop, "The Rise of Bobi Wine: How A Rapper from the Slums is Igniting a Revolution in Uganda," *Harvard International Review*, November 16, 2020, https://bit.ly/3hgLUaW.

(22) Akumu, "Uganda's Young Voters are Hungry for Change—and for Bobi Wine."

(23) Sam Wilkins and Richard Vokes, "Bobi Wine Has Already Changed the Ugandan Opposition. Can He Change the Government?" The Conversation, November 22, 2020, https://bit.ly/34GGDnP.

هل سيحدد الناخبون الشباب نتائج رئاسيات أوغندا القادمة؟

قد يردّد مؤيدو «بوبي واين» على المواقع الاجتماعية وفي مختلف المدن الأوغندية شعارات ثورية ومقتطفات من أغانيه وخطاباته، ولكن الحقيقة أنه يواجه عقبات كثيرة أقلّها تلك المجموعة من متوسطي العمر الذين لا يستسيغون رسالته ويعارضونه بالتشهير ونشر نمط الحياة التي عاشها قبل انخراطه في السياسة في عام ٢٠١٧م. وتؤكد الحملات الانتخابية الأخيرة للحزب الحاكم أن شعبية الرئيس «موسيفيني» لا تزال قوية في بعض المناطق حتى وإن انخفضت لدى فئة عمرية معينة أو مدن فقيرة.

من جانب آخر، أدّت خبرات عقود للحزب الحاكم في أوغندا ونجاحات النظام الحالي في مضايقة المعارضين والفرص التي يوفرها شغل المنصب الرئاسي إلى قول الكثيرين باستحالة إمكانية التغلب على «موسيفيني» في الانتخابات القادمة[٢٤]، خاصة وأنه يسيطر على جهاز الأمن ويخضع ضباط الجيش لإرادته الشخصية، حيث أعاد مؤخرا تعيين ابنه الجنرال «موهوزي كاينيروغابا» رئيسا لمجموعة القوات الأوغندية الخاصة التي تضم وحدة «لواء الحرس الرئاسي» المسؤولة عن توفير الأمن لرئيس البلاد والملوك المعترف بهم دستوريا[٢٥].

ويبدو من خلال تصريحات مختلفة أن «بوبي واين» نفسه -الذي كان يبلغ من العمر ٤ سنوات عندما تولى منافسه السلطة في عام ١٩٨٦م- يدرك تماما خطورة المهمة الموكلة إليه من قبل الناخبين الشباب، حيث أشار في مقابلة له عندما سئل عن سبب استمراره في المخاطرة بحياته رغم أن مهمة الفوز في الرئاسيات القادمة شبه مستحيلة - إلى أنه «لا أمان لأحد» في أوغندا، وأن هناك الكثيرين من الشباب الذين سيواصلون النشاط في حال القضاء عليه[٢٦].

وعليه، ليس من قبيل المصادفة أن المرشح الشاب لم يتراجع عن طموحه رغم سلسلة الاعتقالات والبطش الذي تعرّض له، وإطلاق النار على سائقه في عام ٢٠١٨م ومقتل عشرات المتظاهرين في نوفمبر ٢٠٢٠م. وقد شهدت الأشهر الأخيرة أيضًا حملات إعلامية منتظمة بقيادة الدولة ضدّ المعارضين، بينما صعدت السلطات اعتقالها للصحفيين وشدّدت مراقبتها لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي[٢٧]، كما أصدرت في سبتمبر ٢٠٢٠م إشعارًا عامًا حول إلزام جميع «الناشرين والمذيعين عبر الإنترنت» بالتقدم لطلب الحصول على ترخيص لمواصلة نشر المحتوى على الإنترنت والمواقع الاجتماعية[٢٨].

(24) Richard Vokes and Sam Wilkins, "Uganda: Can Bobi Wine unseat Yoweri Museveni?" *The Africa Report*, November 22, 2020, https://bit.ly/34Dioaf.

(25) Umaru Kashaka and Henry Sekanjako, "Army Dismisses Kyagulanyi's Support Claims," New Vision, December 21, 2020, https://bit.ly/3nKdNdN.

(26) Christiane Amanpour, "Bobi Wine: 'This Election is not Free and Fair'," CNN, December 8, 2020, https://edition.cnn.com/videos/tv/2020/12/08/amanpour-bobi-wine-uganda-cnn.cnn.

(27) Human Rights Network for Journalists—Uganda, "Urgent Call for Safety of Journalists Covering the Campaign to Curb Covid-19 in Uganda," April 3, 2020, https://bit.ly/2Je3Xli.

(28) Business Focus, "Uproar Over UCC's New Social Media License Fees," September 8, 2020, https://bit.ly/2WCBRDz.

ورغم كل ما سبق، وبغض النظر عن حقيقة كون انتخابات يناير شبه محسومة لصالح «موسيفيني» لعدم تساوي الفرص والإمكانات السياسية؛ فإن تطورات المشهد في السنتين الماضيتين تؤكد أن سياسة الدولة الأوغندية متأثرة بأنشطة الناخبين الشباب، وأنه -حتى لو لم يتغير النظام- سيتعيّن على الرئيس «موسيفيني» بعد فوزه المتوقع بحث طرق التعامل مع الشعبوية التي ارتفعت حدّتها في البلاد والنوع الجديد من الشجاعة والتأثير اللذين زرعهما جرأة «بوبي واين» في نفوس الملايين من الشباب.